وزارة التخطيط الاجتماعي

الأدارة العامة للمرأة

التقرير الوطني بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين

أكتوبر ١٩٩٩م

الخرطوم

بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ الله تعالى:

﴿ يأيُّها النَّاسُ اتَّقوا رَبَّكُم الَّذي خَلَقَكُم مِنْ نَّفسٍ وَاحِدةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً.....﴾ صدق الله العظيم

سورة النساء الآية (1)

[ترعى الدولة نظام الاسرة، وتيسر الزواج، وتعنى بسياسات الذرية وتربية الاطفال وبرعاية المرأة ذات الحمل أو الطفل، وتحرير المرأة من الظلم في أي من أوضاع الحياة ومقاصدها، وبتشجيع دورها في الاسرة والحياة العامة.]

دستور السودان ١٩٩٨م

[إن تمكين المرأة في تحقيق النهضة الشاملة وتفجير طاقاتها في معركة البناء والبعث والتجديد وإتاحة الفرص المتكافئة لها تأكيداً لعدل المجتمع وبسطاً للمساواة دون تمييز]

الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢-٢٠٠٢م

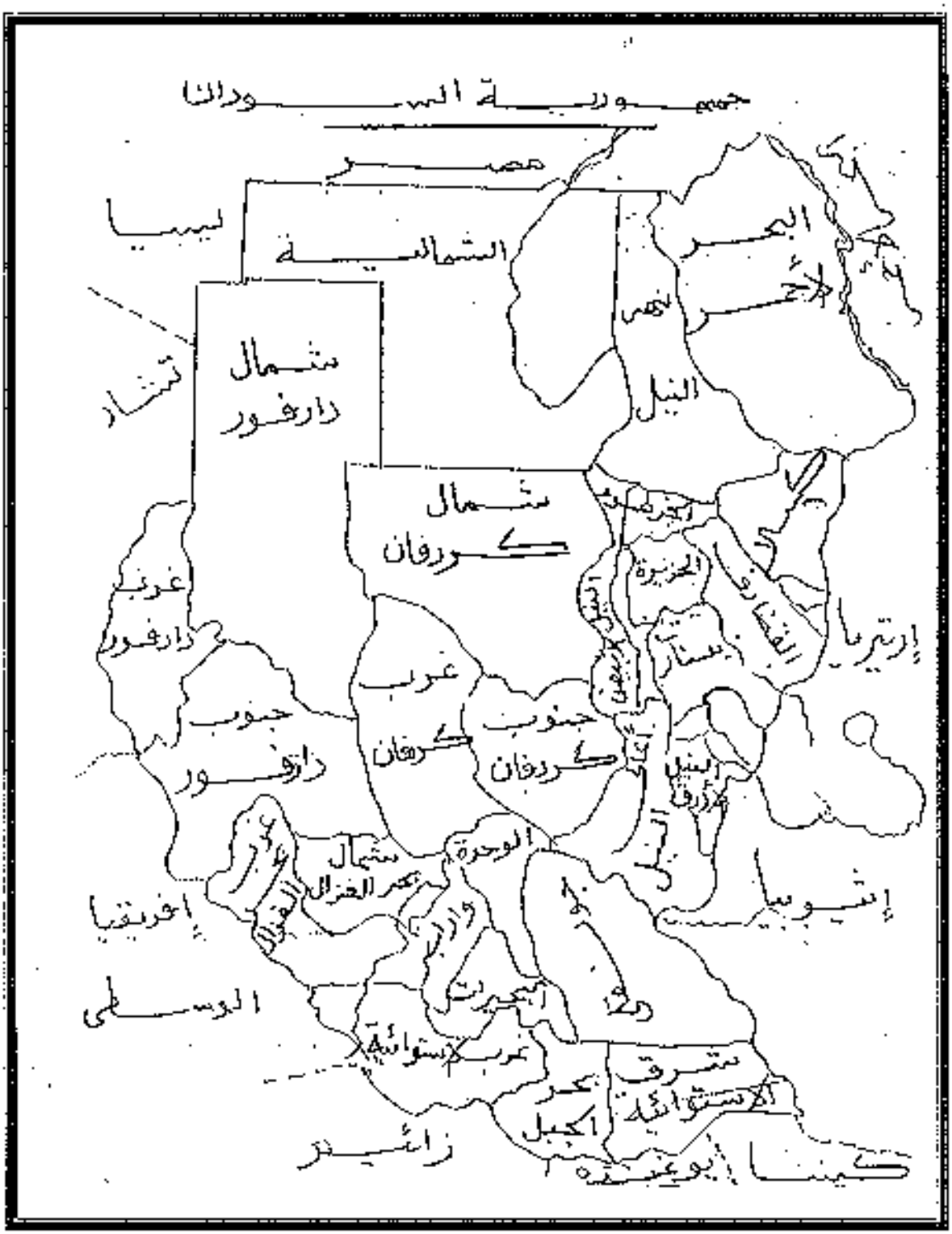
جمهورية السودان
مصر
ليبيا
الشمالية
البحر
الأحمر
نهر
النيل
تشاد
شمال
دارفور
شمال
كردفان
الخرطوم
الجزيرة
القضارف
غرب
دارفور
غرب
كردفان
جنوب
كردفان
النيل
الأزرق
إريتريا
جنوب
دارفور
غرب
شمال
بحر الغزال
الغزال
الوحدة
إثيوبيا
إفريقيا
الوسطى
البحيرات
شرق
الاستوائية
غرب
الاستوائية
شرق
الاستوائية
بحر
الجبل
زائير
كينيا
أوغندة

المحتويات

مقدمة	ii
المعطيات الديموغرافية والاجتماعية لجمهورية السودان	iii
الجزء الأول : أولاً : لمحة عامة عن الاتجاهات في تحقيق المساواة العادلة بين المرأة والرجل والنهوض بالمرأة .	١-٤
الجزء الثاني : ثانياً : التدابير المالية والمؤسسية .	٥-٩
الجزء الثالث : ثالثاً : التقدم المحرز في تنفيذ في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي حددها منهاج عمل بكين .	١٠-٤٧
– المرأة والفقر .	١٠-١٢
– تعليم المرأة وتدريبها .	١٣-١٥
– المرأة والصحة .	١٦-١٩
– المرأة والنزاعات المسلحة	٢٠-٢١
–المرأة والاقتصاد	٢٢-٢٣
المرأة في مواقع السلطة وإتخاذ القرار	٢٤-٢٥
– الآليات المؤسسية	٢٦-٣١
–حقوق الإنسان للمرأة .	٣٢-٣٥
–المرأة ووسائط الاعلام	٣٦-٣٩
– المرأة والبيئة .	٤٠-٤٢
– الطفلة	٤٣-٤٧
– المعوقات	٤٨
–الخاتمة	٤٩
– الملاحق	

المُقَدِمَة

أن السودان يتمتع بموارد طبيعية هائلة وقوى بشرية ذات حضارة عريقة وقدرات ومهارات فائقة في العديد من المجالات إلا أن السياسات الاستعمارية قد خلقت وضعاً متردياً في السودان القطر المترامي الأطراف وهذا الوضع ألقى عبئاً ثقيلاً على كل الحكومات الوطنية (عسكرية – حزبية) التي تعاقبت بعد الاستقلال عام ١٩٥٦م في كل المجالات الدستورية والسياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد ، وقد أدى تعدد الحكومات إلى عدم الاستقرار في الحياة السياسية السودانية خصماً على وحدة الأمة بتحقيق أهدافها والالتزام بثوابتها وآخر هذه المحاولات لإنقاذ الوضع كانت ثورة الإنقاذ الوطني في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م بهدف تجاوز إخفاقات نظم الحكم والإدارة التي تعاقبت على السودان منذ العهد التركي ١٩٢١م وفي ضوء فلسفة منهج للحكم والإدارة والتنمية ولنهضة حضارية وثقافية شاملة تستوعب الهوية والتعدد والتنوع الذي تتميز به دولة السودان فأسيساً عليه تم إعلان تطبيق الحكم الاتحادي من أجل حسم قضايا المشاركة في السلطة والثروة والتنمية المتوازنة وحل مشكلة الجنوب بالإضافة إلى معالجة قضية انفصال الدولة عن الدين وصولاً إلى التعايش السلمي والسلام الاجتماعي للشعب السوداني .

وتوجت هذه الجهود بتحقيق مكاسب أهمها اتفاقية الخرطوم للسلام، تطبيق الحكم الفدرالي، دستور السودان ١٩٩٨م ، ونظام التوالي السياسي ١٩٩٨م .

والحقيقة التي لا تدع مجالاً للشك أنه طوال مسيرة تاريخ السودان قبل وبعد الاستقلال قد ساهمت المرأة مساهمة إيجابية وكان لها دور بارز في النضال والآن تشارك مشاركة إيجابية في تطور ونهضة السودان كشريك للرجل .

المعطيات الديموغرافية والاجتماعية
لجمهورية السودان

تعد جمهورية السودان أكثر الأقطار العربية والأفريقية اتساعاً إذ تقدر مساحة السودان بنحو ٢,٥ مليون كيلو متر مربع ويقع بين خطي عرض ٢٠ و٢٣ درجة شمالاً وخطي طول ٢٤ درجة و ٣٨,٠ درجة شرقاً يجاور السودان عشرة دول هي جمهورية مصر العربية من الشمال والجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية من الشمال الغربي وجمهورية تشاد وأفريقيا الوسطى من الغرب وجمهورية زائير ويوغندا وكينيا من الجنوب وأثيوبيا وأرتريا من الشرق والسودان بموقعه الجغرافي المتميز ومساحته الشاسعة تجعل منه بوتقة تنصهر فيها الحضارات والثقافات العربية والأفريقية .

السكان :

وقد أبان تعداد السكان لعام ١٩٩٣م أن جملة السكان قد بلغت ٢٤,٩٤٠,٠٠٠ نسمة وتشير نتائج هذا التعداد أن نسبة النوع هي ١٠٢ ذكراً مقابل ١٠٠ أنثى مما يوضح عدم وجود اختلاف في بنية النوع ما عدا المناطق المتأثرة بالنزوح والهجرة وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لعام ١٩٩٩م أن جملة السكان في السودان قد بلغت ٣٠,٣٢٦,٠٠٠ نسمة.

الموارد الطبيعية :

يشق نهر النيل وروافده البلاد من الجنوب إلى الشمال وتوفر روافده تدفقاً يتعاظم المائة مليار متر مكعب من المياه ويؤدي دوراً متعاظماً في التنمية الاقتصادية والزراعية خاصة في الوسط والشمال وهناك اتفاقية إقليمية لتنظيم استغلال مياه النيل كما يتوافر إضافة إلى نهر النيل عدد كبير من الخيران ومخزون وفير من المياه الجوفية يشكل مورداً هاماً في التنمية . يحظى السودان بجانب الموارد المائية بمعدلات كبيرة من الأمطار .

كما يتمتع السودان بمساحات زراعية واسعة حيث تبلغ الأراضي القابلة للزراعة ١٦٠ مليون فدان بنسبة ٢٩,٦٪ ، والمراعي الطبيعية ١٦٠ مليون فدان بنسبة ٢٩,٦٪ ، كما تبلغ مساحة السهول المغمورة بالمياه والمناطق الجبلية ٣٠ مليون فدان بنسبة ٥,٦٪ .

ويتمتع السودان بثروة حيوانية برية وافرة إضافة إلى الثروة السمكية النهرية والبحرية إن السودان غني بثروته المعدنية ومصادر الطاقة المتعددة والآن يشهد قطاع البترول اهتماماً كبيراً بعد أعمال الاستكشاف للتنقيب والاستخراج .

وقد انطلقت الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ – ٢٠٠٢) بموجهات لتحريك كافة قطاعات الدولة للاستغلال الأمثل للموارد والقدرات وإستثمار والثروات وإدخالها في دورة الاقتصاد الوطني .

الجزء الأول

لمحة عامة عن الاتجاهات في تحقيق المساواة العادلة بين المرأة والرجل والنهوض بالمرأة

نتيجة لتعاظم الوعي بهذا الدور الرائد للمرأة وبفضل جهودها المتصلة استطاعت المرأة تحقيق العديد من المقاصد والمطالب ضمنت لها المساواة العادلة في الحقوق ولقد حرصت أنظمة الحكم الوطنية المتعاقبة على تعزيز مشاركة المرأة وضمان تمثيلها في الهيئات التنفيذية والتشريعية والتنظيمات السياسية .

من أجل تعزيز مشاركة فاعلة للمرأة في كافة مناحي الحياة فقد أفردت الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢م – ٢٠٠٢م استراتيجية خاصة بالمرأة كقاطرة طور جديد في مسار حركة المرأة وجاء في مقدمتها أن قطاع المرأة قطاع مستعرض وحاجاته متضمنة في الاستراتيجيات القطاعية المختلفة إلا أن هذا القطاع قد خص بهذه الاستراتيجية لتأكيد بعض المعاني وجذب الاهتمام إلى المسائل ذات الصلة الخاصة بالمرأة ووظائفها المتميزة في الحياة ثم أنها ، وإن عانت مع كل جموع الشعب السوداني من عوائل التبعية والتخلف والاستغلال ، فأصابها من كل ذلك النصيب الأفدح ، حيث اعتدت الأعراف والتقاليد على ما حرص الدين على تأكيده من حقها في الكرامة والمساواة في التكاليف والإنسانية وحقوقها في العمل والتعليم كالصحة والاضطلاع بالشأن العام والرعاية والتوفير ، فضلاً عن ما خصت به من حقوق متصلة بالإنجاب ورعاية الأسرة . كل ذلك يستوجب استدراك الفجوة الماثلة في أحوالها، والإهتمام الخاص بها ، فقد تضمنت استرتيجية المرأة أهدافاً وأولويات محددة وسياسات وبرامج تكفل مشاركة المرأة في كافة المجالات .

بهذا تبنت ثورة الإنقاذ دفع مسيرة المرأة التي بدأت بجهود متصلة منذ الأربعينات وقد شهد السودان مشاركة واسعة للمرأة السودانية إبان التحضير لمؤتمر المرأة العالمي الرابع بكين ١٩٩٥م حيث تم تكوين لجنة قومية برئاسة وزير الدولة بوزارة التخطيط الاجتماعي ومشاركة العديد من الخبراء والمهتمين بقضايا المرأة وتوج ذلك بمؤتمر قومي جامع رعاه السيد رئيس الجمهورية وإعلان عدة قرارات تثميناً لدور المرأة ومشاركتها في العمل المجتمعي.

وتنفيذاً للقرار ٢٠٣/٥٠ المؤرخ في ديسمبر ١٩٩٥م والخاص بتنفيذ منهاج عمل مؤتمر المرأة العالمي الرابع فقد صدر القرار الوزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٦م بتكوين لجنة وطنية للنهوض بالمرأة السودانية لمتابعة تنفيذ توصيات منهاج بكين فيما لا يتعارض مع قيم ومعتقدات وأعراف المجتمع السوداني .

وقد أثمرت هذه الجهود المتصلة في ولوج المرأة السودانية في شتى المجالات المتمثلة في مشاركتها في السلطة التشريعية والتنفيذية والسياسية فقد أكدت كافة الدساتير في السودان بعد الاستقلال عام ١٩٥٦م والدستور المؤقت المعدل ١٩٦٤م ودستور عام ١٩٧٣م ودستور ١٩٩٨م إعطاء المرأة حقها كاملاً دون تفرقةحسب النوع أو الجنس وجاء في المادة (٢١) في دستور السودان لعام ١٩٩٨م أن جميع السودانيين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات ذكوراً وإناثاً ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو المال وساوا بينهم في الأهلية للوظيفة العامة والولاية العامة . كما نص الدستور على حق الجنسية الوطنية لكل مولود من أم أو أب سوداني "المادة ٢٢" من دستور السودان ١٩٩٨م .

كما منحها الدستور نسبة ٢٥٪ من عضوية المجلس الوطني للانتخاب الخاص وغير المباشر لضمان تمثيل النساء على المستويات العلمية والمهنية و ١٠٪ على مستوى التمثيل في اللجان الشعبية .

وفي الجهاز التشريعي شاركت المرأة في كل البرلمانات التي توالت منذ عام١٩٦٤م وحتى الآن وتبلغ نسبة النساء في المجلس الوطني الحالي ٦،٥٪ ونسبة النساء في المؤتمر الوطني لعام ١٩٩٦م ٢٠,٤٪ كما أن النسبة المقوية لمشاركة المرأة في المجالس الولائية ٥٪ بالنسبة لكل الولايات الشمالية و١١٪ لولاية الخرطوم و٨٪ للولايات الجنوبية .

كما تساهم المرأة في النشاط الاقتصادي إذ تبلغ نسبة النساء العاملات ٢٦,٥٪ من إجمالي القوى العاملة تبلغ نسبة الإناث العاملات في الريف ٣٢,٥٪ والعاملات في الحضر ١٤,٥٪ حسب تعداد السكان لعام ١٩٩٣م وتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٩٨م تبرز مشاركة المرأة السودانية بصورة واضحة في القطاع الزراعي حيث بلغت مساهمتها ٩٢,٤٪ مقارنة بالمرأة في الحضر التي تساهم بنسبة ١٣,٦٪ .

إضافة إلى تلك الإنجازات فقد كانت مشاركة المرأة بصورة فاعلة في دعم عملية السلام وفض النزاعات والمشاركة الفاعلة في البناء والتنمية والعمران .إذ أن قضية الحرب في جنوب البلاد وإحلال السلام في أرجائه يعتبر تحدياً رئيسياً أمام تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما تطلب تحديد استراتيجية للتحرك لمواصلة الحوار لتحقيق السلام فكانت للمرأة مشاركة واسعة في مؤتمرات الحوار الوطني حول قضايا السلام والمشاركة في دمج مشروعات إعادة التوطين والتأهيل للمناطق المتأثرة بالحرب ودفع مشروع الوحدة في المجتمع السوداني .

ولا يخفى أثر استمرار عملية الحرب على إضعاف موارد الدولة إذ أن الصرف الجاري الموجه للحرب والأمن والتسيير الضروري لدولاب العمل يستحوذ على نصيب وافر من الموارد الضعيفة وفي ضوء أخطار الدخول في دوامة التضخم وتفجر مزيد من أزمات اختلال التوازن الاقتصادي فإن اللجوء لموارد غير مخصصة عن طريق الاستدانة محفوف بالمخاطر وقاد هذا الوضع بالضرورة لإتاحة الفرص أمام اتساع دائرة خصخصة الخدمات العامة وتعتبر المرأة والأسرة الفئة السكانية الأكثر تعرضاً لانعكاسات سياسات الخصخصة والتعديلات الهيكلية .

وفي هذا الصدد تبنت الدولة العديد من السياسات والبرامج لمعالجة الإنعكاسات السالبة لسياسات الإصلاح والتعديلات الهيكلية ومنها تأسيس آليات بديلة منها مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، صندوق المعاشات ، صندوق دعم الطلاب ، التأمين الاجتماعي وتركيز الخدمات الحكومية الأساسية

في مجالات الصحة والتعليم والمياه والتي أصبحت مسئولياتها تدار على مستوى الولايات بدعم مباشر من الحكومة المركزية والتي اتجهت لإيلاء مزيد من العناية بالخدمات الضرورية باضطراد مع تحسين الأوضاع الاقتصادية . ويبدو ذلك واضحاً في تطور اعتمادات الموازنة في هذا الصدد. حيث توضح بنود الموازنة العامة أن الدعم الحكومي الموجه للفئات الفقيرة قد تركز بصورة خاصة في شريحة محدودي الدخل

والفقراء وشمل ذلك دعم الكهرباء والدعم المباشر للأسر الفقيرة ودعم الأسر المنتجة ودعم العلاج بالخارج ودعم الأدوية المنقذة للحياة والعلاج الفوري المجاني لحالات الحوادث الطارئة .

ويبرز حرص الدولة في دعم قطاع المرأة لتبني العديد من المشروعات والبرامج الملبية لاحتياجات وأولويات المرأة وكانت استجابة الدولة لتنفيذ توصيات مؤتمر المرأة العالمي الرابع في وضع خطة وطنية شاملة للنهوض بالمرأة (١٩٩٨م – ٢٠٠٢م) تمثلت أبرز ملامحها في التالي :

- خفض نسبة الأمية الأبجدية والحضارية مع التركيز على اليافعات والعاملات بالقطاعات المنتجة .
- محاربة الفقر من خلال تحسين أوضاع المرأة بالتدريب والتأهيل وتمليك وسائل الإنتاج .
- تحسين الخدمات الصحية والوضع الصحي لأفراد المجتمع خاصة المرأة .
- تشجيع قيام الجمعيات التعاونية النسوية والإنتاجية والتسويقية على جميع المستويات وتوفير مقومات ضمان استمراريتها .
- تفعيل وزيادة المؤسسات التمويلية الخاصة بدعم الأسرة الفقيرة والمرأة وتعميم التجارب الرائدة في هذا المجال .
- معالجة التشوهات الاجتماعية ومحاربة التقاليد الضارة بالمرأة المطفقة لحقوقها .
- تكثيف برامج التدريب والتأهيل لتنمية المقدرات والمهارات المختلفة للمرأة .
- تحسين فرص العمل وتعزيز مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار .
- رفع كفاءة المرأة لمجابهة المتغيرات البيئية وزيادة وعي المرأة البيئي .
- تفعيل دور المرأة بالمساهمة في فض النزاعات المسلحة وإحلال السلام وإشراكها في برامج التنمية ونشر ثقافة السلام .
- التطبيق الفعلي للقوانين والحقوق الخاصة بالمرأة في مختلف المجالات .
- تكثيف برامج التوعية للمرأة الريفية وتغيير الصورة النمطية السالبة للمرأة من خلال أجهزة الإعلام المختلفة .
- إدخال مادة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية على كافة المستويات .
- تفعيل وتعزيز الأجهزة والآليات العاملة في مجال تنمية المرأة .
- إعداد الدراسات عن أوضاع المرأة في المناطق ذات وضعية خاصة .
- تحسين الخدمات التعليمية وتنمية وتطوير تعليم المرأة في المراحل المختلفة .

من بين اثنى عشر مجالاً من مجالات الإهتمام الحاسمة يمكن تحديد الاولويات التي اعتمدت من الدولة كمجالات إهتمام حاسمة :

١/ مكافحة الفقر وتدعيم برامج العمل والإنتاج .

٢/ مكافحة الامية ورفع مستوى التعليم .

٣/ تحسين صحة المرأة عامة ودعم برنامج صحة الأمومة والطفولة .

٤/ تدعيم مشاركة المرأة في تعزيز برامج السلام وإعادة التوطين.

وبالتالي فان الأهداف ذات الأولوية المتعلقة بالمرأة ترتبط بحد كبير بالجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتستهدف هذه الاولويات بصفة خاصة فئات السكان من النساء والفئات الخاصة والسكان في المناطق الجغرافية النائية .

١) مما سبق يتبين أنه رغم الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المرأة إلا أن عبء الحرب المفروضة والعمل على إحلال السلام ينعكس سلباً على برامج التنمية .

الجزء الثاني

- التدابير المالية والمؤسسية
- دور المنظمات غير الحكومية

١/ التدابير المالية والمؤسسية :

تعتمد الدول في تمويل استراتيجية المرأة والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة السودانية على ثلاث طرائق.

أ/ في إطار الموازنة الحكومية العامة السنوية حيث يتضمن البرامج والأنشطة الخاصة بالمرأة في الإطار العام للخطة وتمول من خلال الموارد المخصصة للبرامج القطاعية المختلفة .

ب/تأسيس وتفعيل الآليات العاملة في مجال تنمية المرأة والنهوض وتخصيص الموارد لذلك من الميزانية القومية إضافة إلى التمويل المقدم من برنامج التعاون الثنائي (الدولي) على سبيل المثال مشروع وحدة تنسيق أنشطة المرأة الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكون محلي من حكومة السودان ومشروع تنمية المرأة النازحة ومشروع تنظيم الأسرة وبرامج ادرار الدخل الممول من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومشروعات رعاية الأمومة والطفولة الممول من منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة (اليونسيف) الجدير بالذكر أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في عدد المشروعات وعدد مراكز التدريب الخاصة بتنمية قدرات المرأة إضافة إلى تخصيص نسبة مقدرة في برامج ادرار الدخل حيث تراوحت ما بين ٢٥٪ إلى ٤٥٪ في الميزانية الكلية المخصصة لبرامج زيادة الدخل في مشروعات تنمية المناطق المختارة الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وحسب ما جاء في الموازنة العامة لعام ١٩٩٩م تشير إلى نسبة الزيادة في الموارد المخصصة لبرامج المرأة حيث بلغت ٤٠٪ من جملة الميزانية المخصصة لمشروعات وبرامج ادرار الدخل بميزانية عام ١٩٩٨م .

الاعتمادات المخصصة لبرامج ومشروعات المرأة (الأمم المتحدة)

WFP- UNFPA - FAO - UNDP

١٩٩٥م	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م
$ ١,١٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي	$ ٩٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	$ ١,٣٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	$ ١,٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	$ ١,٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي

ج/ تؤدي المؤسسات الوطنية التمويلية دوراً في تمويل مشروعات تنمية المرأة ومنها على سبيل المثال مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الكفاية والبنك الزراعي وغيرها من المؤسسات التمويلية التي تمول برامج لصالح المرأة والأسر الفقيرة .

هذا وقد ساهم البنك الزراعي السوداني في توفير التمويل لدعم أنشطة المرأة الريفية والأسر المنتجة في إطار استراتيجية محاربة الفقر على النحو التالي .

العام	حجم التمويل بالدينار
١٩٩٥م	٢٨٢٣٣٤٣٧
١٩٩٦م	١١٩٤٠٣٨٧٩
١٩٩٧م	١٥٨٤٢٣٤٢٨
١٩٩٨م	٥٩٥٠٣١٥٥

المصدر : البنك الزراعي .

استجابة لما نصت عليه الفقرة "٩" من وثيقة منهاج عمل بكين والتي دعت إلى أهمية إنشاء آليات مؤسسية للنهوض بالمرأة وتعزيزاً لأهميتها فقد صدر القرار الوزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٦م والخاص بتكوين لجنة فنية لمتابعة توصيات مؤتمر المرأة العالمي الرابع والخاص بتشكيل لجنة قومية لمتابعة وتنفيذ مقررات المؤتمر الرابع للمرأة برئاسة وزير الدولة بوزارة التخطيط الاجتماعي وهذا يؤكد التزام الحكومة الواضح بتعزيز عملية النهوض بالمراة حيث يمثل هذا التعيين أعلى مستويات مراكز صنع القرار وشملت عضوية اللجنة ستة وثلاثون عضواً من مختلف الأجهزة الرسمية والطوعية وتمكين لاتحاد الشباب إضافة إلى شخصيات قومية من المهتمين بقضايا المرأة .

وتعين اللجنة الاستشارية نقطة الارتكاز الأساسية (الإدارة العامة لشئون المرأة بوزارة التخطيط الاجتماعي) التي تضطلع بمسئوليتها في رعاية النشاط النسوي ورسم السياسات والخطط والبرامج والمتابعة والتقييم والتنسيق بين الآليات والدوائر في الوزارات المعنية على المستوى القومي والولائي والمنظمات العاملة في مجال المرأة واللجنة الاستشارية العالمية وتأتي وضعية هذه الإدارة على أعلى مستويات صنع القرار مما يسهل الإنفاذ السريع للقرارات.

أما الهيكل التنظيمي للآلية فقد وضح في الهيكل التنظيمي الوظيفي الذي يبين المهام والاختصاصات للأقسام المختلفة كما تم إنشاء لجنة استشارية للدوائر الفرعية فتكون وسيلة الاتصال والتنسيق بين الأجهزة الرسمية والطوعية من أجل خلق المناخ المناسب لتحقيق التنسيق والتعاون لتمكين الإدارة العامة والآليات الفرعية في الأجهزة الرسمية والمنظمات غير الحكومية القيام بالعمل دون ازدواجية .

إن الغاية القومية التي تسعى الدولة لتحقيقها هي تأسيس نهضة حضارية شاملة تمكن السودان من تحقيق ذاته وإشاعة العدالة والمساواة والحريات للجميع نساءاً ورجالاً .

فقد وضعت الدولة موجهات عامة تؤكد أن السودانيون شعب واحد يجمع بينهم المواطنة دون التمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس اوالدين وأن يسعى المجتمع بطاقة كـل بنيه لتحقيق نهضة حضارية على أساس من الأصالة والمعاصرة والرؤية المستقبلية بالاعتماد على الذات والتعويل على الإنسان السوداني ومراعاة العدالة في الاستمتاع بثمار التنمية والتقدم .

استوجب تحقيق تلك المعاني أن تفرد الدولة استراتيجية خاصة للمرأة بالرغم من أن برامج المرأة وحاجاتها مضمنة في الاستراتيجيات والبرامج القطاعية المختلفة .

إضافة إلى البرامج والمشروعات المخصصة للمرأة وترتكز الدولة في معالجة قضايا النهوض بالمرأة على موجهات وأهداف وسياسات وأولويات تبنى على الواقع والإمكانات المتاحة .

الأهداف حسب الأولوية :

١) منح أولوية متقدمة لتنمية المرأة وتلبية حاجاتها .

٢) دعم القطاع النسائي وتعبئة طاقاته كمورد بشري هام في تحقيق استراتيجية النهضة القومية الشاملة .

٣) الارتقاء بوظيفة المرأة في المجتمع وتأصيلها وتبني سياسات تنفق وأهمية هذه الوظيفة .

٤) فتح آفاق جديدة للمرأة لمساعدتها لتكون عاملاً فاعلاً في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

السياسات :

- تعزيز ما تحقق للمرأة من حقوق وصونه من الانتهاك والتطبيق العملي للتشريعات التي سُنت لمصلحة المرأة واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها .
- منح المرأة كل حقوقها الشرعية والنوعية المستمرة بضرورة احترام هذه الحقوق .
- محاربة العادات والتقاليد الضارة بالمرأة والمطففة لحقوقها بالتربية والتوعية .
- تعزيز القوانين التي تحمي المرأة العاملة وسـن التشريعات اللازمة في كـل مجالات العمـل وبخاصة في القطاع غير المنظم .
- محو أمية المرأة الحضارية والأبجدية مع الاهتمام بتربيتهـا الدينية وإتاحة فـرص التدريب المهني لها في برامج محو الأمية والتعليم الأساسي وتأكيد حقها المتساوي في التعليم وحثها على ممارسة هـذا الحق استدراكاً للفجوة الماثلة .

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف والسياسات الرامية إلى تحقيق المساواة العادلة بين المرأة والرجل تم إعداد وتنفيذ العديد من المشروعات القومية والولائية (على مستوى الولايـات والمحافظات) والممولة من قبل الدولة والمنظمات الدولية .

حيث أن الميزانية التي رصـدت للسياسات والبرامج الخاصة بالمرأة تم تحقيقها من قبل العديد من الوزارات القطاعية ضمن برامجها القومية والولائية .

ويشكل الأمر صعوبة في تحصيل ما يتم تخصيصه لبرامج المرأة بحث تأتي برامـج المرأة في مجال الصحة والتعليم والبيئة و البرامج التنموية المختلفة ضمن الميزانية المدرجة للمشروع عامة . ويمكن القول أن هنـاك

مشروعات قومية استهدفت المرأة كمشروع وحدة تنسيق أنشطة المرأة في التنمية ومشروعات تنمية المرأة النازحة والتي خصصت ميزانياتها المقدرة بمليون دولار إضافة إلى المشروعات الخاصة برعاية صحة الأمومة والطفولة .

وفي إطار التزام المنظمات الدولية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة بقضايا المرأة وإدماجها في عملية التنمية ومساواتها العادلة تم تخصيص نسبة مئوية في المشروعات المنفذة بنسبة ٢٥٪ - ٤٥٪ كمشروع تنمية المناطق المختارة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروعات العمالة المكثفة الممولة من قبل منظمة العمل الدولية وغيرها من المشروعات وحسب الموازنة العامة للأعوام ١٩٩٥م - ١٩٩٩م نشير إلى أن الزيادة في الميزانية المخصصة لبرامج المرأة بلغت حوالي ٤٠٪ من الموازنة العامة للعام ١٩٩٨م .

٢/ المنظمات غير الحكومية :

التزاماً من الدولة بهذا تمت الاستجابة للقرار ٥٠/٢٠٣ المؤرخ في ديسمبر ١٩٩٦م والخاص بتنفيذ برنامج عمل مؤتمر المرأة العالمي الرابع والذي بموجبه صدر القرار الوزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٦م الخاص بتكوين لجنة وطنية لإعداد الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة ضمت في عضويتها ممثلين من الأجهزة الرسمية والطوعية والشعبية المعنية بتنمية المرأة .

عليه شاركت الجمعيات الطوعية غير الحكومية العاملة في مجال تنمية المرأة في الإعداد والتحضير لمؤتمر المرأة العالمي الرابع ١٩٩٥م مستهدفة في ذلك رفاهية الإنسان السوداني وإصحاح البيئة ولا يقتصر عمل المنظمات على المعالجات بل تجتهد في إيجاد الحلول الجذرية لسائر مشكلات البلاد التي يأتي في مقدمتها احتواء آثار الحرب وإعادة توطين النازحين واللاجئين والعائدين لتهيئة سبل الحياة الكريمة لهم وتحقيقاً للسلام .

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف بذلت المنظمات غير الحكومية جهوداً لتنمية قدرات القطاعات التي تتعامل معها وإعانتها بمنحها القروض وتمليكها وسائل الإنتاج ورفع كفاءتها بالتوعية والتدريب .

فالمنظمات الطوعية النسوية بالسودان لا تنغلق على نفسها بل تعمل على تعزيز أطر ومجالات التعاون مع السلطات الرسمية داخل البلاد كما تمد جسور التعاون مع المنظمات من خارج السودان حتى تتمكن من الوصول على معالجة المشكلات وتحقيق الغايات المنشودة .

وتشجيعاً للتعاون والتنسيق بين المنظمات الطوعية النسوية غير الحكومية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة البرامج التي من شأنها الارتقاء بأوضاع المرأة تسعى الآن المنظمات الطوعية النسوية لتكوين شبكة اتصال وتعاون فيما بينها على المستوى الوطني عليه تم الإعداد والتحضير لورشة عمل تمهيداً لتكوين شبكة الاتصال والتنسيق .

والجدير بالذكر أن هنالك عدد من المنظمات غير الحكومية قد منحت الصفة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة ولأهمية دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة لابد من توفر موارد مالية مخصصة وكافية لبرامج التأهيل والتدريب من أجل أحداث التغير في المهارات وتحديد المعارف وتخصيص موارد لتنفيذ المشروعات المدرجة في الخطة وفق الجداول الزمنية المحددة وهنا لابد من إيجاد الموارد المالية والفنية من المنظمات الإقليمية والدولية والمستندات الثنائية

الجزء الثالث

التنفيذ في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر

المرأة والفقر

تحظى المرأة بمساحة مقدرة في العمل المنتج في كل من القطاع العام والخاص وتولي الدولة اهتماماً بذلك وقد انعكس ذلك في برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٩-٢٠٠٢م وأيضاً في الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة وتحظى المرأة المنتجة بأولوية مقدرة من قبل مؤسسات التمويل المختلفة خاص في مجال مشروعات الأسر المنتجة والتي تساعد في زيادة دخلها .

١/ مشاركة المرأة في الزراعة والأمن الغذائي :

تتفاوت نسبة أنشطة المرأة من ولاية إلى أخرى بينما تكون النسبة ٦,١٪ في الولاية الشمالية ترتفع النسب إلى ٧٥٪ في ولاية كردفان والولايات الجنوبية ، وأن نسبة ٧٩٪ من النساء الناشطات اقتصادياً يعملن في مجال الإنتاج الزراعي وتأمين الغذاء .

وفي القطاع التقليدي نجد أن ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من النساء يعملن في هذا القطاع من خلال زراعة الجيراكا لتأمين الغذاء للأسرة من خلال إنتاج الذرة – الدخن – الفول السوداني.

ويقتصر دور المرأة في القطاع المروي على العمالة الموسمية والخاصة بنقاوة المحصول فقط ويعزى ذلك إلى بعد المشاريع الزراعية المطرية عن المناطق السكانية .

وفي مجال الثروة الحيوانية وصيد الأسماك تلعب المرأة السودانية خاصة الريفية دوراً بارزاً في هذا المجال خاصة داخل المنازل حيث يتم تربية الضأن والماعز من أجل توفير الألبان ومشتقاته واللحوم بجانب تربية الدواجن للاستفادة من إنتاج البيض في توفير الغذاء للأسرة . ويمثل هذا المجال عائداً اقتصادياً للمرأة والأسرة نتيجة ممارستها للبيع النقدي لتلك المنتجات لتوفير باقي احتياجات الأسرة .. أما في مجال الأسماك فللمرأة دور مقدر في صناعة شباك الصيد . وفي مجال الغابات فالمرأة الآن ذات مستوى عالي من الوعي تجاه حماية البيئة فهي تساهم في تعمير الغابات وإنتاج الشتول وزراعة الأشجار وورشة استهلاك الطاقة .

٢/ أبرز مؤسسات التمويل الزراعي لأنشطة المرأة المنتجة :

أ/ التمويل المصرفي :

وعلى رأسه مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية الذي أنشاء باسم الفقراء بجانب مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية – بنك الخرطوم – البنك الزراعي السوداني – مصرف المزارع التجاري – بنك الثروة الحيوانية – البنك الإسلامي السوداني – بنك فيصل الإسلامي .

وتقوم تلك البنوك بتوفير التمويل لصغار المنتجين والأسر المنتجة في مجال الغذاء والكساء والصناعات الصغيرة في حدود ١٠٪ من السقف المحدد لتلك الفئة . أما مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فيخصص كل موارده للأسر الفقيرة وصغار المنتجين والحرفيين والذي يعتمد رأسماله على الدعم الحكومي من وزارة المالية و ودائع المستثمرين بنسبة ١٧,٥٪ من عائدات الزكاة وللمصرف حوالي ٣١ فرعاً منتشرة في كل أنحاء السودان حيث خصص في عام ١٩٩٧م مبلغ ٩٤٠ مليون جنيه لتمويل مشروعات الأسر المنتجة كان نصيب النساء منها ٣٠٪ لعدد ١٦٤ مستفيدة ارتفعت عام ١٩٩٨م لتصل إلى ٥٦١ مستفيدة بتكلفة مالية قدرها ٤٢٦,٤ مليون جنيه .

ب/ الصناديق الاجتماعية :

- قام ديوان الزكاة بتمليك ١٣ ألف أسرة وسائل إنتاج عبر مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والذي يخصص له من عائدات الزكاة ما يبلغ نسبة ١٧,٥٪ .
- يعمل بنك الكفاية وهو مؤسسة اجتماعية أسس عام ١٩٩٣م على ترسيخ قيم العمل ومحاربة الفقر من خلال تقديم القروض للنساء الفقيرات في شكل قروض حسنة (ميسرة) واستشارات اقتصادية وبرامج ثقافية وتدريب في مجال رفع مهارات النساء .

جـ/ صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية :

- وتهتم بقطاعات المعاشيين موظفين وعمال في القطاعين العام والخاص .. الجدير بالذكر أن المرأة العاملة لديها الحق الكامل في الحصول على المعاش في حالة تقاعدها أسوة بالرجل وبدأت هذه الصناديق في تحويل جزء من المعاش أو التأمين للاستفادة منها في امتلاك وسيلة إنتاج أو أي مشروع مدر للدخل .
- أما صندوق الطلاب يهتم بالطالب والطالبة الفقيرة حيث يوفر السكن المناسب والإعاشة والترحيل وتوفير الكتاب والأدوات التي تعين في تحصيل العلم .
- صندوق التأمين الصحي ويركز على توفير العلاج والدواء لجميع العاملين بالدولة بجانب الشرائح الضعيفة في المجتمع ومن بينهم النساء .
- كما تلعب المنظمات الطوعية دوراً بارزاً في مجال محاربة الفقر بين النساء حيث تعمل في هذا المجال ٢٦ منظمة من جملة ٤٠ منظمة تعمل في هذا المجال .

معظم هذه الجمعيات لديها مراكز اجتماعية متعددة الأغراض تعمل في مجال التدريب ومحو الأمية - والتوعية الاجتماعية والصحية والبيئة بجانب تمليك وسائل الإنتاج .

٣/ أبرز المشروعات القومية الممولة بمكون محلي وأجنبي والتي تم تخصيص نسبة تتراوح بين ٢٥٪ - ٤٠٪ لبرامج تنمية المرأة وادرار الدخل :

١- مشروع وحدة تنسيق أنشطة المرأة فى التنمية

٢- مشروع تنمية المرأة النازحة (منطقة الحاج يوسف حي المركة) ولاية الخرطوم .

٣- مشروع تنمية المرأة المتكاملة ولاية نهر النيل .

٣- مشروعات تنمية المناطق المختارة ADS .

٤- مشروعات إعادة التعمير ARS .

٥- مشروع مركز تدريب المرأة ولاية الخرطوم

٦- مشاريع تنمية المرأة الريفية وهي تتمثل في الآتي :

- مشروع تنمية المرأة غرب السافنا .
- مشروع جبل مرة .

- مشروع التنمية الزراعية جنوب كردفان .
- مشروع التهود الائتماني الزراعي .
- مشروع التنمية الزراعية جنوب كسلا .
- مشروع التنمية الريفية بجبال النوبة .
- مشروع إنتاج وتحسين البذور .
- مشروع التنمية الزراعية جنوب الروصيرص .
- مشروع إعادة تعمير مشاريع الشمالية .
- مشروع إعادة تعمير الجزيرة .
- مشروع درء آثار الجفاف والتصحر شمال كردفان .
- مشروع درء آثار الجفاف والتصحر شمال دارفور .
- مشروع العمالة المكثفة (دارفور – كردفان) .
- مشروع المكافحة المتكاملة (الجزيرة) .
- مدارس النساء الريفيات (الجزيرة) .
- مشروع تنمية المرأة الريفية بالولاية الوسطى .
- تنفيذ مشروع صناعة السجاد والأكاليم ولاية كردفان .
- مراكز الصناعات اليدوية وتنمية المرأة الريفية ولاية كردفان .
- تم تنفيذ مشروع في مجال :
  - البيوغاز .
  - المواقد المحسنة .
  - المواقد والأفران الشمسية .
  - تنمية الصناعات الصغيرة .
  - إنشاء مصانع الصابون الريفي .
  - تطوير الأعمال اليدوية .
  - معاصر الزيوت .
  - صناعات الفخار .
  - مزارع الدواجن .
  - المزارع المنزلية وإنتاج الخضر .
  - تم إنشاء مصنع للملابس الجاهزة للأطفال .

تعليم المرأة وتدريبها

إذا استعرضنا واقع التعليم الأساسي في السودان من واقع الإحصاءات لعام ١٩٩٦/٩٥م التي تشير إلى أن ٥٣٪ من الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٣سنة) مستوعبون في مرحلة الأساس وأن هناك ٤٧٪ من جملة الأطفال في الفئة العمرية الموازية لمرحلة الأساس غير مستوعبين بمرحلة الأساس مما يلقي ظلالاً قاتمة على قدرة النظام التعليمي باستيعاب الأطفال خارج الدوسة وهؤلاء هم المصدر الأساسي للأمية . كما تشير الإحصاءات أن مرحلة الأساس تستوعب فقط ٤٩٪ من البنات في الفئة العمرية ٦-١٣ سنة بينما تستوعب ٥٦٪ من البنين في نفس الفئة العمرية .

من واقع إحصاءات التعليم العام في ١٩٩٠م إلى ١٩٩٦م نجد أن هناك تطور في استيعاب البنات مقارنة بالبنين - الجدول . فقد ارتفع عدد البنات من ٨٧١١١٠ إلى ١٣٣٧٨٧٨ بزيادة قدرها ٢٢٪ كما ارتفع عدد البنين من ١٢٣٤٠٦٤ إلى ١٦٢٥٨١٠ بزيادة بنسبة ٨٪ في نفس الفترة الجدول رقم (١) يوضح ذلك .

الجدول رقم (١) يوضح تطور التعليم الأساسي بالنوع من عام ٩٠-١٩٩٦م

العام	بنين	بنات	المجموع
١٩٩٠	١٢٣٤٠٦٤	٨٧١١١٠	٢١٠٥١٧٤
١٩٩٦	١٣٣٧٨٧٨	١٦٢٥٨١٠	٢٩٦٣٦٨٨

كما ارتفع عدد المعلمين من ٦٣٧٣٥ إلى ١١٨٤٠٢ (في الفترة من ١٩٩٣/٩٢م إلى ١٩٩٧م) بزيادة ٨٦٪ (تمثل الإناث ٧٠٪) .

إن التوسع في الخدمات التعليمية خاصة في مرحلة الأساس هو أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المتوازنة . فإذا نظرنا إلى تطور التعليم العام تشير الإحصائيات أن نسبة القبول زادت بالنسبة للأطفال المقبولين بمرحلة الأساس في الفترة من ٩٤-١٩٩٦م من ٦٠٪ من الجنسين للأطفال سن ٦ سنوات في عام ١٩٩٥/٩٤م إلى ٦٩٪ . زادت نسبة القبول الظاهري للبنات من ٦٠,٥٪ إلى ٦٠,٨٪ في نفس الفترة بينما نقصت نسبة القبول الظاهري للبنين من ٧٦٪ إلى ٧١٪ في نفس الفترة .

نجد أن نسبة القبول العامة تخفي وراءها الفوارق الموجودة بين وداخل الولايات ومقارنة نسب القبول بمرحلة الأساس نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسب القبول في الولايات الشمالية وولاية الخرطوم وانخفاض بالولايات الغربية والوسطى .

التعليم الثانوي :

هدفت سياسات التربية لإحداث تغيير نوعي في التعليم الثانوي باعتبارها مرحلة ذات أهمية قصوى تهدف إلى تخريج جيل قادر على التعامل مع الحياة من خلال إعطاء خيارات واسعة . فقد ارتفع عدد

المدارس من ٥٤٧ في عام ١٩٩٣/٩٢م إلى ١٢١٧ في عام ١٩٩٧م بنسبة زيادة ٢٢٪ وما ارتفع عدد الطلاب من ١٥٣٧١٨ إلى ٢٤٧٤٥٩ بنسبة زيادة قدرها ٦١٪ كما ارتفع عدد الطالبات من ١٢٦٣٨٢ إلى ٢٢١٢٣١ بنسبة زيادة قدرها ٧٥٪ في نفس الفترة .

وبالرغم من التوسع الكبير الذي تحقق في المرحلة الثانوية خلال الأعوام ١٩٨٩-١٩٩٧م إلا أن التعليم الثانوي يعاني من صعوبات التمويل والتدريب وعدم التوازن في توزيع المعلمين المدربين ، ويتميز التعليم الثانوي عن تعليم مرحلة الأساس بتبعيته إدارياً إلى الولاية مباشرة.

وبالرغم من هذه الصعوبات جاء تصنيف التعليم الثانوي في السودان ضمن القائمة (أ) من ضمن أحسن (١٠) دول في إفريقيا من حيث الكفاية التربوية العالية (المصدر تقرير اليونسكو عن التعليم في إفريقيا ١٩٩٧م ويقع ترتيبه الرابع من بين العشر دول الإفريقية) .

إحصاءات التعليم العام لعام ١٩٩٦م تشير إلى أن نسبة ٢٧,٩٪ لمتوسط الجنسين من السكان ١٤-١٦ سنة مستوعبون في التعليم الثانوي ويستوعب التعليم الثانوي ٢٨,٥٪ من الذكور بينما يستوعب ٢٧٪ من الإناث في الفئة العمرية الموازية للتعليم الثانوي . الجدول التالي يوضح نسب القبول الظاهري بالنوع في المرحلة الثانوية .

نسب الاستيعاب الظاهري في المرحلة الثانوية بالنوع للعام ١٩٩٦م

البيان	السكان ١٤-١٦ سنة			المستوعبون		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
	٨٦٦٠٦٥	٨٠٩٣١٤	١٦٧٥٣٧٩	٢٤٧٤٥٩	٢٢١٢٣١	٤٦٨٦٩٠
النسبة للاستيعاب			٪١٠٠	٪٢٨,٥	٪٢٧,٣	٪٢٧,٩

فالنسبة العامة بداخلها فوارق في نسب الاستيعاب الظاهري بين الولايات المختلفة وبين الذكور والإناث .

التعليم العالي :

اهتمت الدولة بجوانب التركيز في مؤسسات التعليم العالي (حكومي وأهلي) لتهيئة قطاع التعليم والبحث العلمي للقرن الجديد حيث تميزت المرحلة الأخيرة من عام ١٩٩٨م بالتعليم التقني العالي كعنصر أساسي للتنمية . كما هدفت سياسات التعليم العالي للتوسع في فرص القبول بكافة التخصصات ونجد أن نسبة الزيادة في عدد الطالبات المسجلات تقدر بـ٨٥٪ للأعوام ٩١/٩٢ - ٩٥-٩٦م .

وإذا رجعنا لإحصاءات القبول بمؤسسات التعليم العالي للفترة من ٩٥/٩٦ والفترة ٩٨/١٩٩٩م يمكن ملاحظة الآتي :

ارتفاع نسبة قبول الإناث في مختلف مؤسسات التعليم العالي وتفوق نسبة الإناث في بعض المؤسسات (الحكومية والأهلية) .

العدد الكلي للمؤهلين للقبول عام ١٩٩٦/٩٥م -١٩٩٩/٩٨م

العام	ذكور	إناث	نسبة الإناث
١٩٩٦/٩٥	٢٢٤٥٦	٢٠٠٧٧	٤٧,٢٪
١٩٩٩/٩٨	١٤٦٤٨	٢٤٠١٢	٦٢٪

محو الأمية :

تهدف سياسات التعليم إلى محو الأمية الأبجدية والحضارية للمواطن تمكيناً للارتقاء بكفايته الإنتاجية والمهنية وإكسابه القيم والاتجاهات الإيجابية .

استهدفت الاستراتيجية محو أمية ٨ ملايين من الجنسين ٨٤٪ منهم من الشريحة الإنتاجية (١٥-٤٥) سنة و١٦٪ من شريحة اليافعين خارج المدرسة في الفئة العمرية (٩-١٤) سنة .

تحتوى برامج محو الأمية على الاتي:

- برنامج محو الأمية الحضاري ويهدف إلى محو الأمية الإبجدية .
- برنامج التدريب بالمشاركة لتنمية المرأة يهدف إلى محو أمية المرأة لتحسين نوعية حياتها والمساهمة في تنمية مجتمعها .
- برنامج محو الأمية بالنصوص القرآنية .

ولقد تم تنظيم حملة قومية لمحو الأمية أثمرت عن انخفاض معدل الأمية إلى ٥٧,٦ وسط الإناث و ٣٣,٤٪ وسط الذكور عام ١٩٩٩م وذلك بمشاركة مختلف الفعاليات الرسمية والشعبية والطوعية.

المرأة والصحة

يرمي برنامج الصحة للجميع إلى أن يتمتع جميع سكان العالم بأعلى المستويات الممكنة من الصحة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية . و قد عرفت الصحة بأنها حالة السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية وليست فقط الخلو من المرض أو العجز .

ولقد اتفق على اتباع نهج الرعاية الصحية الأولوية لتحقيق هدف الصحة للجميع .

السودان من دول العالم السباقة التي التزمت بتحقيق هدف الصحة للجميع من خلال تكيفها لنظامها الصحي ليكون مبنياً على نهج الرعاية الصحية الأولية . ومن ضمن الخدمات الصحية التي لقيت حظاً وافراً تلك الموجهة لتحسين صحة النساء والأطفال باعتبارهما شريحتان تمثل أكثر من ٧٥٪ من جملة السكان علاوة على مشاكلهما الخاصة مثل الحمل والولادة والنمو السليم للأطفال . ففي مطلع الثمانينات قام البرنامج القومي لرعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة لتشمل خدماته كل أنحاء السودان ومستهدفاً المجموعتان أعلاه .

وجاءت برامج صحة الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية (التوالدية) من أولويات الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢م) . وإن مجال المرأة والصحة في الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة السودانية جزءاً مكملاً لهذه الاستراتيجية القومية الشاملة .

الأهداف الاستراتيجية :

١- زيادة إمكانية حصول المرأة طيلة فترة حياتها على الرعاية الصحية .

٢- تحسين وتطوير البرامج الوقائية التي تحسن صحة المرأة .

٣- تشجيع البحوث نشر المعلومات عن صحة المرأة .

٤- زيادة الموارد للنهوض بصحة المرأة .

وبناءً على ذلك جاءت أهداف الخطة الوطنية السودانية كالآتي :

١- توفير وتأهيل القوى البشرية العاملة في مجال صحة الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية.

٢- تحسين خدمات الصحة الإنجابية وترقيتها ورفع نسبة استخدامها .

٣- تحسين الحالة الصحية للنساء والأطفال .

٤- مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً وبخاصة فيروس عوز المناعة البشري/الإيدز .

٥- دعم البحوث وتشجيع الدراسات في مجال الصحة الإنجابية وتطوير نظم المعلومات .

٦- تحسين خدمات تنظيم الأسرة .

٧- تحسين نوعية الحياة والارتقاء بالمستوى المعيشي للمجتمعات المحلية .

٨- تعميم برامج التوعية والتثقيف الصحي في مجال الصحة الإنجابية ومكافحة العادات الضارة .

٩- تحسين الحالة الغذائية للنساء والأطفال .

وقد تم إعداد الخطط والبرامج لتحقيق الأهداف بمشاركة القطاعات الحكومية :

١- القطاع الخاص .

٢- وكالات الأمم المتحدة .

- صندوق الأمم المتحدة للسكان .
- منظمة الصحة العالمية .
- اليونسيف .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٣- المنظمات الطوعية المحلية والعالمية .

٤- تنظيمات المجتمع المختلفة .

الإنجازات :

١/ في مجال الرعاية الصحية والبرامج الوقائية لتعزيز صحة المرأة :

- شهد هذا المجال إنجازات وتطورات ملموسة حيث نجد أن نسبة التغطية بالرعاية الصحية الأساسية لتصل إلى أكثر من ٨٠٪ لكل نساء السودان . وفي جنوب البلاد وبالرغم من الظروف الأمنية ارتفعت التغطية من ٢٪ عام ١٩٨٩ إلى ٢٥٪ عام ١٩٩٩م .
- كما أعيد تأهيل المؤسسات الصحية العاملة في هذا المجال بمساعد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الطوعية بجانب مشاركة المجتمع .
- دعم ٢٠٠ مركز صحي لرعاية الأمومة والطفولة في جميع أنحاء السودان بواسطة مشروع ممول من صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع حكومة السودان .
- دعمت اليونسيف القابلات بتزويدهن بألف شنطة قابلة .
- تأهيل مدرسة الزائرات الصحيات .
- تأهيل جزء من مدارس القابلات .
- كما طرأ تحسين ملموس في متابعة نمو الطفل وصحة الأم بعد الولادة .
- كذلك تحسين نظام الإحالة لمضاعفات الحمل والولادة باكتشافها مبكراً وتدبيرها في المستوى الأعلى للنظام الصحي .
- لا مركزية النظام الصحي بالسودان حيث تدار الرعاية الصحية الأولية بما فيها رعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية بواسطة المحليات والمجتمعات المحلية .
- السودان أول دولة في إقليم شرق البحر الابيض المتوسط تطبق مبادرة العلاج المتكامل لأمراض الطفولة وقد بدأت كتجربة في ولايتين وبعد تقييمها في نوفمبر ١٩٩٩م ستمتد لبقية الولايات في مراحل . ومن المؤمل أن تساعد كثيراً في خفض نسبة وفيات الأطفال الرضع والأطفال في عمر أقل من خمسة سنوات .
- تم دمج الصحة العقلية والنفسية في نظام الرعاية الصحية الأولية لضمان وصول هذه الخدمات لكل النساء ومعالجة مشاكلهن في هذا المجال .

- وكذلك برنامج مكافحة السرطانات أصبح مبنياً على الرعاية الصحية الأولية وبالطبع سيساعد ذلك في الاكتشاف المبكر لسرطانات عنق الرحم والثدي وعلاجها مبكراً .
- تم تنفيذ أنشطة من خلال برامج مكافحة سوء التغذية خاصة وسط الأطفال أقل من خمسة سنوات والحوامل والمرضعات ونشر الوعي الصحي والغذائي كما تم وضع استراتيجيات رصينة وتدخلات تغذوية على أسس علمية لتحسين الحالة الغذائية .

٢/ في مجال خدمات تنظيم الأسرة :

وكان نتيجة هذه الخدمات أن ارتفعت نسبة الوعي بين النساء وأصبحن يحرصن على المباعدة بين الولادات . وارتفعت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٩,٩٪ إلى ١٥٪ .

٣/ في مجال مكافحة العادات الضارة :

يوجد برنامج لمكافحة العادات الضارة بالإدارة القومية للأمومة والطفولة بالتنسيق مع منظمة اليونسيف كما أن مكافحة العادات الضارة مكون مكمل في كل مشاريع الصحة الإنجابية الممولة بواسطة صندوق الأمم المتحدة للسكان .

والعادات الضارة المستهدفة هي :

- خفاض الإناث .
- الزواج في سن مبكرة .
- العادات الغذائية الضارة .
- تقارب الولادات .

وقد طرأ تحسن ملموس خاصة في المدن الكبيرة ووسط المتعلمات عموماً . ونحتاج لمزيد من الجهد في هذا المجال خاصة في الريف .

٤/ في مجال التدريب ورفع مقدرات وكفاءات الكوادر الصحية :

أ/ تدريب أساسي :

في الفترة السابقة تم تدريب :

- ١٥٠٠ قابلة قروية .
- ٧٥٠ قابلة تقليدية .
- ١٥٠ ممرضة قابلة .
- ٥٠ زائرة صحية .
- ٥٠ مساعدة زائرة صحية .

وتم ذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للسكان واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية .

ب/ تدريب أثناء الخدمة :

بالنسبة مع المنظمات المذكورة أعلاه وفي نفس الفترة تم تدريب حوالي ألف عامل صحي في دورات تنشيطية في مجال رعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية ومكافحة العادات الضارة .

ومن المشاريع التي يجري الآن التخطيط لتنفيذها هي تأهيل مدارس القابلات المنتشرة في كل الولايات وذلك لتوفير القوى البشرية الصحية المطلوبة .

١/ وفي مجال مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً والإيدز :

تم فتح عدد من المراكز لمعالج الأمراض المنقولة جنسياً وتدريب الأطباء والمساعدين الطبيين وبقية الكوادر الصحية لإجراء التشخيص لهذه الحالات ومعالجتها . كما تمت أنشطة في مجال حصر هذه الحالات وتحسين الصحة عن طريق التثقيف الصحي اللازم وهذه الأنشطة مستمرة على كل مستويات النظام الصحي وفي كل الولايات مع تعزيز سلوك البحث عن العلاج المبكر .

وفي مجال فيروس عوز المناعة البشري/الإيدز تم حشد الجهود الرسمية والطوعية في إطار البرنامج القومي لمكافحة الإيدز للتوعية بمخاطره وتم وضع استراتيجية وخطة عمل تستهدف حماية المجتمع وتوعيته والحد من انتشار المرض . ويعمل البرنامج على تحقيق ذلك بعدة تداخلات . ويعمل البرنامج بالتعاون مع الجمعيات الطوعية ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة .

٢/ في مجالات أخرى :

- أنشئت إدارة للصحة المدرسية تحت مظلة الإدارة القومية لرعاية الأمومة والطفولة . كما أنشئت إدارات مماثلة في أربع ولايات والرؤى المستقبلية هي تعميم خدمات الصحة المدرسية في كل أنحاء القطر . ويتنسيق وزارة التربية والتعليم مع منظمات الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية – منظمة الأمم المتحدة للغذاء –الزراعة و اليونسيف) .
- وفي مجال تطوير نظام المعلومات عن الصحة الإنجابية فقد تم توحيد السجلات والتقارير على كل المستويات ووضع نظام فعال لانسيابها ويجري الآن تدريب الكوادر المتخصصة على هذا النظام .
- تم تنفيذ مشروع مسح الأمومة الآمنة الذي يهدف لإعطاء مؤشرات خدمات الأمومة السليمة . والآن في طور التحليل ومن المؤمل ظهور نتائج المسح في ديسمبر ١٩٩٩م .
- بتمويل من منظمة الصحة العالمية واليونسيف يتم في العام القادم تقويم الجدوى لتدريب القابلات التقليديات في السودان وعلى ضوء النتائج ستحدد استمرارية هذا التدريب أو التركيز على تدريب القابلات الفروبات (تدريب أساسي لمدة عام) .

المرأة والنزاعات المسلحة والسلام

النزاع المسلح من أهم المعوقات التي تهدد مسيرة المرأة السودانية في طريق التنمية والتقدم إذ لا نهوض ولا تنمية بلا سلام . والمرأة في السودان خاصة في الجنوب معنية في المقام الأول بإيقاف الحرب التي تعتبر من أطول الحروب الأهلية التي عرفها العالم – إذ أنها الأكثر تضرراً على مدى أربعة وثلاثين عاماً . لذا فقد أهتمت الدولة بمشاركة المرأة في إحلال السلام لأنها صاحبة قضية .

أولاً : السياسات والبرامج الخاصة بمحور المرأة والنزاع المسلح :

كان من أفضل الممارسات وضع خطة عمل قومية للنهوض بالمرأة شاركت في وضعها الجهات الحكومية والمنظمات الطوعية ومؤسسات المجتمع المدني بل وحتى الأفراد الذي يهتمون بقضايا المرأة . وقد تضمنت خطة العمل هذه ثلاث أهداف رئيسية فيما يخص المحور أعلاه أو تدرجت تحت هذه الأهداف ستة عشر منشطاً حدد لكل منشط مداه الزمني وميزانيته والفئة التي يستهدفها والجهة المنفذة ومصادر التمويل والنتائج المتوقع منه .

وهذه الأهداف الثلاث هي :

١/ تطوير وتوجيه الاهتمام باحتياجات النساء والبنات ضحايا النزاعات المسلحة وقد تحقق هذا الهدف بنسبة ٥٠٪ إذ أنه تم إجراء الدراسات حول أوضاع النساء والبنات النازحات فقط بسبب الحرب وبعد التعرف على احتياجاتهن ثم إنشاء كثير من مشروعات زيادة الدخل كما تم تدريب الراغبات على مهارات إنتاجية ومن ثم تمليكهن وسائل إنتاج وقد تم تحقيق هذا الهدف بتعاون الحكومة والمؤسسات الطوعية . أما النساء في مواقع النزاع فلم تجر لهن دراسة شاملة نسبة للظروف الأمنية السيئة مما جعلهن أقل حظاً في الاستفادة من مثل هذه المشروعات .

٢/ تشجيع مشاركة المرأة في صنع القرار ومفاوضات إحلال السلام . وقد تم تحقيق هذا الهدف بنسبة ٢٥٪ إذ أنه رغم أن مساعي السلام لم تنقطع منذ نشوب الحرب عام ١٩٥٥م أولاً أن المرأة لم تشارك فيها قط . ولعله من أفضل ممارسات الحكومة الحالية في هذا الشأن أنها أول حكومة في السودان تشرك المرأة في مفاوضات السلام من داخل وخارج البلاد . كما تم تمثيلها في كافة الآليات الحكومية المعنية بإحلال السلام بل أن المرأة تقلدت منصب وزير السلام في إحدى ولايات مناطق النزاع بجنوب السودان .

٣/ تعزيز وتطوير دور المرأة ومشاركتها في فض النزاعات ونشر ثقافة السلام . وتحقيقاً لهذا الهدف نظمت الحكومة والجمعيات الطوعية العديد من الدورات التدريبية وورش العمل والسمنارات في مختلف مجالات ووسائل وطرق نشر ثقافة السلام .

ثانياً : أفضل الممارسات والإجراءات الابتكارية :

١/ عينت الحكومة عدداً كبيراً من النساء في الشرطة الشعبية مما كان له الأثر الكبير في حماية النساء خاصة في معسكرات النازحين واللاجئين من الاعتداء عليهن وانتهاك حقوقهن الإنسانية .

٢/ سنت الحكومة بعض القوانين التي تحمي النساء والبنات في مواقع النزاع المسلح وفي المعسكرات خارجها . كما تم نشر الوعي القانوني وتدريب العاملين في مجال الادعاء والقضاء والشرطة على كثير مما يتعلق بقضايا النساء اللائي يعشن ويلات الحرب مقيمات كن أو نازحات أو لاجئات .

٣/ ومن الممارسات الجيدة في نشر ثقافة السلام قامت الحكومة بتوجيه برامج خاصة وباللهجات المحلية للنساء والأطفال وفي شكل أغاني ومنلوجات وتمثيليات وقصص تساعد في تعبئتهم لإحلال السلام وتشجيعهم على مخاطبة ذويهم الذين ما زالوا يحملون السلاح بأن يجنحوا للسلم بعد أن يشرحوا لهم ومن المواقع الأحوال السيئة التي تعيش فيها أسرهن وأطفالهم .

٤/ ومبادرات نسائية خالصة تم تكوين اثنا عشر جمعية ومنظمة نسائية طوعية في شمال وجنوب السودان بل وفي بلاد اللجوء المجاورة . ورغم اختلاف هذه الجمعيات من حيث التكوين سياسياً ودينياً وعرقياً وجهوياً وعلمياً إلا أنها جميعاً تسعى لإيجاد وضع أحسن للمرأة ضحية النزاعات المسلحة ومساعدتها في حل مشاكلها وتلبية احتياجاتها مع تقوية دورها في إحلال السلام .

٥/ من أفضل الممارسات التي قامت بها تلك الجمعيات الطوعية الحرص على التواصل والتنسيق Networking فيما بينها مما كان له أثر كبير في تنسيق الجهود لتقديم خدمات أفضل للنساء المتضررات وتوحيد الرؤى والتضامن لدفع مسيرة السلام وتعزيز دور المرأة فيه .

المرأة والاقتصاد

القطاع الاقتصادي هو الذي يختص بصنع السياسات والقرارات الاقتصاديةالتي تؤثر على حركة الاقتصاد ككل .ولعبة المرأة دورا هاما في النشاط الاقتصادي إذ تبلغ نسبة النساء العاملات من إجمالي القوة العاملة ٣٠٪ ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأولى إذ تعمل حوالي ٦٨،٧٪ من العاملات في السودان في مجال الزراعة يليه قطاع الخدمات بنسبة ٢٢٪ ثم التجارة والتعاون بنسبة ٦٥٪ثم القطاع الصناعي بنسبة ٢ ،٠٪ وتقدر نسبة الاناث بالقطاع العام ٤٠،٨٪ (إحصائية ديوان شئون الخدمة)

القوانين واللوائح :

جاء دستور السودان ١٩٧٣ كبداية مؤسسية لمساواة المرأة بالرجل ويتبع ذلك إصدار قانون الخدمة العامة لسنة ١٩٧٣م ولائحة الخدمة ١٩٧٥م وقانون المعاشات ١٩٧٦م وقوانين التدريب القومي ١٩٧٦م وقانون التلمذة الصناعية وقانون الحد الأدنى للأجور لسنة ١٩٧٤م.

كفلت كل هذه القوانين واللوائح مساواة المرأة بالرجل في الأجر والتمتع بالإجازات والتدريب وشروط الاختيار للوظيفة العامة والترقيات . بل تفوقت المرأة وانفردت ببعض الامتيازات دون الرجل منها :

١ – إجازة الوضع ومدتها ثمانية أسابيع بأجر كامل .

٢ – إجازة الأمومة لمدة عامين بدون مرتب .

٣– إجازة العدة لمدة أربعة شهور وعشرة أيام بمرتب كامل .

٤ – إجازة مرافقة الزوج بدون مرتب .

٥– حظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة وتعريضهن للأعمال الخطرة .

٦– حظر تشغيل النساء ليلاً .

التشريعات المتعلقة بالعمل والاستخدام والتي جاءت لصالح المرأة.

تسهيل وصول المرأة للموارد الأسواق والتجارة :

تم توفير الموارد من رأسمال المال والأراضي وحقوق الملكية وبرامج التنمية للمرأة السودانية للدخول في مجال الأعمال . وقد تكونت آليات في هذا المجال منها غرفة نساء الأعمال والتي تتبع لأصحاب العمل ومن أهدافها :

١ – التعرف على القطاعات التجارية الخاصة بالنساء على مستوى القطر وتوثيقها .

٢ – التنسيق والتشبيك بين قطاعات ربات المهن .

٣– ربط المرأة بالعالم الخارجي كعضو مؤثر في الجمعية العموميةلاتحاد أصحاب العمل.

٤ – إنشاء وحدة لدراسة مشاكل المرأة صاحبة الأعمال في الريف والحضر .

تضم عضوية الغرفة ثلاثمائة امرأة يمثلن جميع القطاعات صناعية وتجارية وخدمية والغرفة عضو من المكتب التنفيذي لغرفة نساء الأعمال العربية .

كما تم تكوين نادي لصاحبات المهن والأعمال .

التسليف :

اتبعت البنوك ذات الطبيعة التنموية تمويل مشاريع التنمية الريفية المتكاملة في إنتاج زراعي وانشطة للأسر المنتجة وأنشطة المرأة الريفية والأنشطة الحرفية والصناعات الصغيرة وفي هذا يبلغ حجم التمويل لبنك النيلين للتنمية الصناعية للأعوام ٩٨-١٩٩٩م ١٤٩مليون جنيه .

أما مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والذي أنشئ خصيصاً لتنمية الأسرة فقد بلغ التمويل للعام ١٩٩٧م ٤٢١,٩٥٠ مليون جنيه لعدد ٥٧٧ مستفيدة وفي العام ١٩٩٨م بلغ حجم التمويل ١٢٩ مليون جنيه لعدد ٣٦٥ مستفيدة كما بلغ حجم التمويل للنصف الأول من العام ١٩٩٩م ١٤٠ مليون جنيه لعدد ٧٧ مستفيدة .

وقدمت عدد من التسهيلات لشريحة الأسر المنتجة وهي :

١- إعفاء المستفيد من الأسر المنتجة من هامش الجدية (المقدم) .

٢- قبول ضمانات الصناديق الاجتماعية / الزكاة / التكافل .

٣- قبول الضمان الشخصي .

٤- إعفاء فترة السماح لمدة ستة أشهر .

٥- الحد الأعلى للقرض للفرد مبلغ ثلاثة مليون جنيه سوداني .

وقد شاركت المرأة في النشاط الزراعي وتعمل فيه المرأة بنسبة ٩٢,٤٪ خاصة في الولايات الغربية (كردفان ودارفور) حيث مشاركة النساء أكبر من الرجال في النشاط الزراعي .

التدريب :

ويتم تدريب المرأة في مختلف القطاعات زراعة صحة صناعة وفي مختلف المجالات خاصة الصناعات الصغيرة والحرفية مثل صناعة الملابس والصابون وصناعة الأغذية والمشروبات والمنتجات الزراعية لتجويد المنتج إلى جانب دورات تدريبية لصاحبات المهن والأعمال في مجال التسويق والتمويل . ويقوم بالتدريب المراكز التدريبية والبنوك والمنظمات وإدارات المرأة بالولايات , هذا بجانب إجراء الدراسات والبحوث لمعرفة مشاكل المرأة الانتاجية من أهمها دراسة تسويق منتجات المرأة التي شملت سبعة ولايات ذات ثقل في عمل المرأة المنتج.

المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار

هذه القوانين واللوائح تتوافق مع نصوص الاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية وقد أكد قانون الخدمة العامة على :

١- الأجر المتساوي للعمل المتساوي .

٢- التنافس الحر على أساس الجدارة والكفاءة والمؤهل والخبرة .

٣- المساواة في فوائد ما بعد الخدمة (الخدمة المعاشية) .

٤- التدريب واجب وظيفي لكل العاملين .

٥- المساواة في التمتع بالإجازات مع مراعاة الظروف الخاصة بالمرأة حيث جاء التمييز لصالح المرأة فقد منحت إجازات خاصة للقيام بدورها في الأسرة على النحو التالي .

١- ساعة رضاعة لمدة عامين .

٢- إجازة أمومة لمدة عامين .

٣- إجازة وضع لمدة ٨ أسابيع .

٤- إجازة العدة للمتوفي زوجها لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام .

من واقع البيانات الإحصائية وبعض الدراسات فإن انديماج المرأة في مجال الخدمة المدنية بدأ يتزايد مع زيادة فرص التعليم وحصولها على المؤهلات العلمية المتقدمة حيث تقدر نسبة العاملات في الخدمة المدنية بما لا يقل عن ٣٠٪ ولكن الغالبية من العاملات تتمركز في مداخل الخدمة والدرجات الوسيطة وتقل النسبة في الدرجات القيادية حيث بلغت نسب النساء في مداخل الخدمة ٦٨,٥٪ و١٣٪ في الدرجات العليا (الثالثة فما فوق) .

ولكن نلاحظ ارتفاع نسبة النساء في القطاع الأول الخاص حيث تبلغ ٢٣٪ وذلك بسبب الوضع المتميز للمرأة في القطاع العدلي حيث أن نسبة المستشارات بلغت ٢٠٪ في القطاع الأول الخاص و٤٥٪ في الدرجة الثانية .

كما حرصت الدولة على إنشاء إدارة رئيسية للمرأة في وزارة التخطيط الاجتماعي لتعزيز دور المرأة وتفعيل مشاركتها بالإضافة إلى وحدات للمرأة في وزارة الزراعة والجهاز العدلي ووحدات أخرى متعددة.

الآليات المؤسسية

انطلاقاً من التزام الدولة تجاه المرأة أنشئت العديد من الهياكل و الأطر الرسمية لضمان تعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في الشأن العام كما أكدت الدولة على دورها في النشاط المجتمعي وتحسين فرص حصولها على الموارد وزيادة مشاركتها في أجهزة صنع القرار فكان تأسيس الاتحادات والروابط والمنظمات الطوعية كآليات فاعلة تحقق المشاركة الواسعة للمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية .

الآليات الحكومية :

الإدارة العامة للمرأة والأسرة بوزارة التخطيط الاجتماعي :

بناء على قرار رأس الدولة ٢٠٣ لسنة ١٩٩٣م تم إنشاء وزارة التخطيط الاجتماعي . عليه فقد تم إنشاء إدارات متخصصة تركز على الجانب الاجتماعي والإنساني للتنمية ومحورها الإنسان وقد تأسست وفقاً لذلك الإدارة العامة المرأة والاسرة استناداً إلى ما جاء في الفقرة الرابعة في مجال الرعاية الاجتماعية لرعى النشاط النسوي .

أ/ وضع السياسات الخطط والبرامج لتنمية المرأة على المستوى القومي والولائي .

ب/التنسيق بين المنظمات الطوعية العاملة في مجال المرأة .

ج/ إعداد الدراسات والبحوث والمسوح الميدانية للتعرف على واقع المرأة والاستعانة بها في تحديد المشكلات والمعوقات التي تعترض مسيرة تنمية المرأة والعمل على إيجاد الحلول لها .

د/ التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والتنسيق في مجالات عملها المتعلق بقضايا المرأة وتنفيذ برامج التعاون المشتركة .

ه/ تنظيم الأنشطة التدريبية لإعداد القيادات النسائية الفاعلة وإعداد برامج للتدريب الموجه لتجويد المهارات في مختلف المناشط التي تمارسها المرأة .

و/ رعاية النشاط النسوي الرسمي والطوعي.

ز/ المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية .

ح/ العمل على توعية النساء في مجال محاربة العادات الضارة وتعبئة جهودهن في هذا المجال .

ط/ توثيق كل ما يكتب عن المرأة وإصدار الكتب والنشرات والملفات الخاصة بأنشطة المرأة.

ي/ تنسيق جهود كل الآليات ووحدات تنمية المرأة ووحدات الدراسات النسوية القائمة بالوزارات والمؤسسات .

١/ إدارات المرأة بالولايات (وزارة الشئون الاجتماعية والثقافية) :

تم إنشاء إدارات ولائية مختصة في شئون تنمية المرأة لها ذات الاختصاصات المقررة للإدارة العامة للمرأة الاتحادية تمارسها في نطاق الولاية .

٢/ وحدات دراسات وبحوث المرأة بمؤسسات التعليم العالي :

لقد تزايد اهتمام مؤسسات التعليم العالي في مجال دراسات المرأة والبحوث المتخصصة فأنشأت جامعة الخرطوم وحدة متخصصة لدراسات وبحوث المرأة بمركز الدراسات الإنمائية وجامعة أمدرمان الإسلامية بها كلية خاصة بالبنات وجامعة الأحفاد للبنات بها كليات للدراسات النسوية .

ولما كانت جامعة الجزيرة جامعة ريفية التوجه فإنها قد أفردت اهتماماً خاصاً بتنمية المرأة الريفية وإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بها .

٣/ إدارة المرأة والتنمية الزراعية بوزارة الزراعة الاتحادية :

لقد ظلت هذه الإدارة تؤدي وظيفة مؤثرة في تنمية المرأة الريفية وتعزيز قدراتها الاقتصادية وهي تختص بالآتي :

أ/ وضع السياسات والبرامج للنهوض بالمرأة الريفية وإعداد الدراسات والبحوث الميدانية لتحديد طبيعة وأبعاد المشاكل التي تواجه المرأة الريفية وإيجاد الحلول المناسبة لذلك .

ب/تقديم التوعية والإرشاد المباشر .

ج/إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ورصد متابعة المشاريع الزراعية الخاصة بتنمية المرأة.

٥/ وحدة تنمية وإرشاد المرأة الريفية بالإدارة الاتحادية بالإرشاد الزراعي :

تختص برفع أداء المرأة الريفية وتطوير قدراتها عن طريق التوعية والتثقيف والبرامج الإرشادية وذلك لرفع المستوى المعيشي للأسرة .

٦/ وحدة تنمية المرأة بالإدارة القومية للغابات :

تشرف على إعداد الخطط والبرامج لتوعية المرأة في مجال رعاية الغطاء الشجري مشاريع التشجير ومشروعات الطاقة البديلة وترشيد الطاقة . كما أنها تعد برامج للأنشطة المدرة للدخل .

٧/ وحدة تنمية المرأة والأسر المنتجة بالبنك الزراعي السوداني ١٩٩٢م :

تختص هذه الوحدة بوضع السياسات التمويلية بمشروعات تنمية المرأة وإجراء الدراسات لتحديد الحاجات العلمية وأولوياتها .

٨/ شعبة المرأة بوزارة العدل :

أنشئت شعبة المرأة بإدارة حقوق الإنسان بوزارة العدل في إطار تنفيذ السياسات التي تحددها الاستراتيجية القومية الشاملة منح المرأة كل حقوقها الشرعية والنوعية المستمرة بضرورة احترام هذه الحقوق بحسبانها جزء من العقيدة ومحاربة العادات والتقاليد الضارة والمطالبة لحقوقها وتعزيز القوانين التي تخص المرأة العاملة وتسن التشريعات اللازمة في كل مجال .

٩/ إدارة السلام وحقوق الإنسان والمرأة بوزارة العلاقات الخارجية:

تم إنشاء الإدارة في مطلع التسعينات وذلك للاهتمام الكبير الذي أصبحت توليه الدولة لدور المرأة في كل المجالات من أجل إبراز تجربتها وتفعيل مشاركتها على الصعيد الإقليمي والدولي .

تقوم الإدارة بالتنسيق بين الجهات الداخلية المعنية بشئون المرأة والطفل والمنظمات الإقليمية والدولية .

كما تقدم الدعم الفني فيما يتعلق بالأنشطة الخارجية من المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية .

عكس المكتسبات والإنجازات التي حققتها المرأة خارجياً . وتهتم بربط المرأة السودانية بالقيادات النسوية في العالم . تشجيع عرض التراث الثقافي للمرأة السودانية في المحافل العالم .

الآليات غير الحكومية :

إن منظمات المجتمع المدني شركاء في بذل الجهد المتواصل للتكامل والتعاون والتنسيق مع الحكومة في التصدي لقضايا المجتمع . فقد نادت إستراتيجية التنمية الاجتماعية للدولة بأن يكون المجتمع مستقلاً في توفير حاجاته وسباقاً في مبادراته في العمل التطوعي وفي إعانة الضعيف وذوي الحاجات .

وهناك أعداد مقدرة من المنظمات التطوعية النسوية من روابط اجتماعية وثقافية وجمعيات للطفولة والأمومة ومنظمات متخصصة لفئات الإعلاميات والقانونيات وصاحبات الأعمال والبيطريات .

وتسهم هذه المنظمات بصورة فاعلة في إنفاذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة وخلق قيادات نسائية قوية ومؤهلة ذات كفاءة ومقدرة علمية وعملية عالية .

ويبلغ عدد الجمعيات الوطنية حوالي (١٥٦) جمعية بينما يبلغ عدد المنظمات الأجنبية (٥٦) منظمة ويبلغ عدد المنظمات العاملة في مجال المرأة حسب ما جاء في دليل المنظمات (٤١) منظمة قومية عاملة في مجال المرأة .

٩/ الاتحاد العام للمرأة السودانية :

تنظيم طوعي العضوية يضم كل نساء السودان جامع بالتشكيلات الفرعية اللامركزية والتنظيمات المتخصصة القومية الشاملة الأغراض لكل شئون المرأة ويهدف إلى :

١- تعزيز ما تحقق للمرأة من حقوق.

٢- العمل على تنمية المرأة اجتماعياً واقتصادياً وتفجير طاقاتها بإتاحة الفرص المتكافئة في العمل والإنتاج.

٣- تقوية روح التضامن والوحدة بين النساء وتقوية الآليات والإجراءات والتي تحقق ذلك .

ويتخذ الاتحاد الوسائل التالية لتحقيق أهدافه :

أ/ إجراء الدراسات والبحوث ونشر المعلومات والمنشورات عن شئون المرأة .

ب/ العمل على إتاحة فرص التدريب التقني والفني والمهني والعلمي للمرأة وإعدادها لتولي الوظائف القيادية .

ج/ الإنشاء والدعم للدور والمراكز والمؤسسات في التعليم والثقافة ومرافق الصحة والتدريب. واتحاد المرأة لاعتباره من أكبر التنظيمات النسوية الجماهيرية أسهم بصورة أساسية في تنفيذ ما يليه من قطاعات الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة من برامج نحو الأمية للنساء عبر مشروع إقراء للجميع ومحاربة الفقر عبر مبادرته "محفظة النساء والمبادرات" وبرامج التوعية الشاملة وتكثيف برامج التدريب والتأهيل وأنشأ الاتحاد مركز متخصص لتدريب النساء وقاد حملات التعبئة لزيادة مشاركة المرأة في برلمانات الولايات

والمحليات والوطني . هذا فضلاً عن مناشطها في مجال نشر ثقافة السلام وفض النزاعات وتنمية المرأة بمناطق فض النزاعات ومما يجدر ذكره أن للاتحاد (١٧٠٠٠) فرع قاعدي لكل ولايات السودان .

٢/ رابطة المرأة العاملة :

وهي منظمة طوعية تضم في عضويتها كافة النساء العاملات في القطاعين العام والخاص والقطاع غير المنظم . إذ تنتشر فروعها في كافة مواقع العمل المختلفة لتحقيق أهدافها وهي :

- إعلاء قيمة العمل والإنتاج عن طريق إقامة الندوات والسمنارات وإصدار النشرات والدوريات والدورات التدريبية .
- الدفاع عن حقوق الأعضاء مراجعة ودراسة قوانين العمل الخاصة بالمرأة العاملة .
- السعي لتحسين الخدمات للعاملات في مواقع العمل بإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال والمجمعات الاستهلاكية ومشاريع الأسر المنتجة وتنمية مناطق النزاعات.
- السعي لزيادة مشاركة المرأة في أجهزة اتخاذ القرار .
- تهتم الرابطة بتقديم العون الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لعضواتها والمجتمع.

منظمات ذات وضعية استشارية :

١ – الرباط النسائي العالمي ويهدف لإعداد الدراسات والبحوث حول قضايا المرأة .

٢ – جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية تهتم بإجراء الدراسات والبحوث عن وضع المرأة بهدف تطوير وتنمية المرأة الريفية .

٣ – الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي يهدف لإعداد الدراسات والبحوث حول قضايا المرأة .

٤ – جمعية محاربة العادات الضارة تعمل في المجال الصحي والاجتماعي بهدف رفع الوعي لمحاربة العادات الضارة بصحة الأم والطفل .

م	الجمعية أو المنظمة	الهدف
١	الجمعية السودانية للطبيبات البيطريات	تهدف لتنمية لقدرات المرأة وتفعيل دور الطبيبة البيطرية في المجتمع وذلك بزيادة الوعي والتدريب وتقديم الاستشارات .
٢	نادي صاحبات الأعمال والمهن	وهو فرع للاتحاد العالمي لصاحبات الأعمال والمهن بهدف النادي إلى تأهيل وتدريب النساء المبادرات في مجال الأعمال والمهنيات وتقديم الدراسات والبحوث والاستشارات في مجاله.
٣	جمعية الإعلاميات السودانيات	وتهدف لتوثيق الصلات لتبادل الخبرات بين الإعلاميات والعمل والتدريب والتأهيل العالي للعضوية والسعي لتحسين صورة المرأة في الإعلام .

٤ .	رابطة الكانبة السودانية	تهدف لتطوير النمط التقليدي لكتابات المرأة باستغلال وسائل الإعلام وتقديم برامج متخصصة .
٥	منظمة عازة النسوية	تهدف لتنمية المرأة عن طريق تكوين مجموعات نسوية بعد تدريب النساء في مراكز اجتماعية متكاملة .
٦	جمعية تنمية مهارات المرأة	تهدف لتنمية مهارات المرأة في مجال الفنون المختلفة عن طريق التاهيل والتدريب .
٧	الهيئة النسائية للتنمية	تنمية قدرات المرأة بالتركيز على المرأة الجنوبية عن طريق التعليم ومشروعات زيادة الدخل .
٨	جمعية حواء الخيرية	تهدف لتنمية المرأة وذلك بإنشاء مركز اجتماعي تقدم فيه خدمات توعية وتدريب على مهارات لزيادة الدخل .
٩	جمعية مهيرة الخيرية	تهدف لصنع نموذج إنساني يقود حركة الحياة في المجتمع – ورفع مقدرات المرأة عن طريق زيادة الوعي والدعم المادي
١٠	جمعية بنت البلد الخيرية	وتهدف لتنمية المرأة وذلك بتقديم خدمات متكاملة ومساعدات للأسر الفقيرة .
١١	منظمات نساء الإسلام الخيرية	تهدف لتنمية قدرات المرأة والاهتمام بالأمومة والطفولة عن طريق التوعية وتقديم الخدمات الصحية ومشروعات زيادة الدخل.
١٢	منظمة الأخوات الخيرية	تهدف لرفع مستوى معيشة الأسر – تأهيل الفاقد التربوي وذلك داخل مركز اجتماعي متعدد الأغراض .
١٣	جمعية أم المؤمنين الخيرية	تهدف لتنمية قدرات المرأة وبث القيم الفاضلة في الأسرة والمجتمع.
١٤	هيئة سلام العزة	تهدف للمساهمة في إرساء دعائم الإسلام وتنمية قدرات المرأة عن طريق مراكز اجتماعية متكاملة (صحة – تعليم – تدريب – تمويل لمشروعات انتاجية – توعية عامة .
١٥	جمعية صديقات السلام والمحبة والإخاء	وتهدف لإرساء السلام ونشر ثقافة السلام .
١٦	رابطة المرأة العاملة المسلمة بجنوب السودان	تهدف لتنمية قدرات المرأة ودعم قضايا السلام وتقديم خدمات صحية – تعليم – تدريب – وتمليك مشروعات إنتاجية .

١٧	جمعية السلام والمحبة السودانية	لتاهيل الشباب وتنمية قدرات المرأة بالتدريس وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية .
١٨	جمعية تنظيم الأسرة السودانية	تعمل في مجال الصحة وزيادة دخل المرأة وأهم أهدافها التوعية بمفاهيم الصحة الإنجابية - تنمية قدرات المرأة - بجانب تقديم خدمات طبية للأمومة والطفولة .
١٩	جمعية المرأة لمكافحة الإيدز	وتهدف لحماية المرأة والمواطنين عامة من الأمراض المنقولة جنسياً وخاصة الإيدز عن طريق التوعية والإرشاد والتثقيف .
٢٠	مركز دراسات المرأة	إجراء البحوث والدراسات الخاصة بقضايا المرأة .
٢١	مركز التدريب النسوي	تدريب النساء في كافة المجالات .
٢٢	جمعية أم معبد الخيرية	وتهدف لبث روح التدرين وسط النساء بجانب نشر الوعي ومحو الأمية .
٢٣	المركز النسائي الإسلامي العالمي	يهدف لإعداد دراسات وبحوث حول قضايا المرأة .
٢٤	الهيئة العالمية لتنمية المرأة بمناطق النزاعات المسلحة	تهدف الى نشر ثقافة السلام والتنمية وإعادة التعمير.

حقوق الإنسان للمرأة

إيماناً منها بأن حقوق المرأة وتعزيز مركزها وإعطاؤها فرصاً متكافئة في التعليم والتدريب الصحة وغيرها من الخدمات يشكل إسهاماً ذا قيمة بالغة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ، أفردت الدولة استراتيجية خاصة بالمرأة ارتكزت على صون وحماية حقوق المرأة في العمل والتعليم والصحة والحياة العامة. فضلاً عما خصت به من حقوق متصلة بالإنجاب ورعاية الأسرة بجانب مشاركتها في الحياة المنتجة للمجتمع من خلال فتح المشاركة لها في مختلف القطاعات .

السودان بحكم انضمامه للعديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .. يحترم الشرعية الدولية ومبادئ الأمم المتحدة المعلن عنها في تلك المواثيق . وكعضو في الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وكطرف في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، ظل السودان يتجاوب مع التوجهات الدولية والإقليمية نحو اتخاذ التدابير الهادفة إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء تأكيداً للعدالة الاجتماعية في الحياة العامة والخاصة .

وضع المرأة في التشريعات السودانية :

أكدت كافة الدساتير السودانية الوضع القانوني للمرأة في إطار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية منذ فجر الاستقلال . ابتداءاً من دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦م ودستور السودان المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤م مروراً بدستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥م المرسوم الدستوري السابع لسنة ١٩٩٣م وانتهاءاً بدستور السودان لسنة ١٩٩٨م الذي حظي بتأييد شعبي واسع بعد الاستفتاء عليه وأصبح نافذاً منذ ٣٠ يونيو ١٩٩٨م .

وضع المرأة السودانية بعد مؤتمر بكين :

شهدت فترة الخمسة أعوام التالية لمؤتمر بكين عدة تعديلات تشريعية تدعم حقوق الإنسان للمرأة في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .. فقد صدر دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨م مكملاً حقوق المرأة التي أغفلت عنها الدساتير السابقة .. وموضحاً طبيعة الدولة من تسامح عرقي وثقافي ومبادئ سامية للعدالة والتكافؤ الاجتماعي والمساواة في المجتمع دون تمييز بين الذكور والإناث .

ففي مجال الأسرة ، كفل الدستور حق الأسرة عامة والمرأة بصفة خاصة ، برعاية الدولة لتنظيم الأسرة وتيسير الزواج العناية بصحة الإنجاب وتربية الأطفال وحماية المرأة من الظلم من أوضاع الحياة العامة وتشجيع دور المرأة في الأسرة والمجتمع (المادة ١٥) . كما كفل لها حقوقاً كاملة دون تفرقة من حيث النوع بين ذكر أو أنثى .

فيما يتعلق بالمرأة والحرية العامة ، منح الدستور الحق لكل إنسان دون تمييز في الحرية والحياة الكريمة ومنع الدستور استرقاقه أو تسخيره أو إذلاله وتعذيبه كما ورد في المادة(٢٠).

ووفقاً لذلك أصدر السيد وزير العدل والنائب العام بصفته رئيساً للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أمراً بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٩م بشأن القضاء على اختطاف النساء والأطفال لسنة ١٩٩٩م وذلك في إطار عمليات اختطاف النساء والأطفال في إطار النزاع الدائر في جنوب السودان . وكُونت لجنة تسمى (سيوك CEAWC) وأعطيت سلطات وزير العدل بموجب قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م وبصفة خاصة سلطات القبض والتحقيق والتفتيش وتقديم الحالات التي فيها أبعاد جنائية إلى المحاكمة . وتختص اللجنة بتيسير العودة الآمنة للنساء والأطفال المتأثرين إلى أسرهم والتحقيق في التقارير المتعلقة بحدوث عمليات اختطاف للنساء والأطفال ، التحقيق في أسباب اختطاف النساء والأطفال الذي يخضعون للعمل القسري والتوصية بالسبل والوسائل الكفيلة بالقضاء على تلك الممارسة .. ومحاكمة أي أشخاص يشتبه في قيامهم بدعم هذه الأنشطة .

ومن هذه الحقوق التي كفلها القانون والتشريع أيضاً ، معاملة النزلاء معاملة إنسانية ، فقد نصت لائحة تنظيم السجون ومعاملة النزلاء لسنة ١٩٩٧م على فصل النزيلات بمعزل تام عن النزلاء وتوفير الغذاء الخاص بأطفالهن المصاحبين لهن بالسجن وتهيئة المكان المناسب للنزيلات أولات الحمل الموجودات داخل السجن .

وقد كفلت المادة (٤٥) (٥) من اللائحة للاتي هن في فترة الحمل متحن كافة امتيازات المعاملة الخاصة للنزيل مثل تلقي الطعام من الأهل والإعفاء من تنظيف مكان الإقامة وصرف غذاءات تختلف عن الغذاءات التي تصرف لباقي النزلاء .

كما أن المادة (٤٧) من اللائحة تعطي المرأة تميزاً إيجابياً .. إذ أن النزيلة بمجرد كونها امراة وبغض النظر عما إذا كانت حامل أو في الوضوع ، تتمتع بوضع أفضل من الرجل في الإفراج عنها في المناسبات الدينية والقومية ، حيث أن أقل مدة يمكن أن يفرج فيها عن الرجل هي أن تكون المدة المحكوم بها على النزيل ثلاث سنوات ، بينما تكون أقل مدة للمرأة هي أن تكون المدة المحكوم بها على النزيلة ستة أشهر ، إذا ثبت التزامها بحسن السير والسلوك أثناء قضية فترة العقوبة المحكوم بها عليها .

هذا بالإضافة إلى وجود نص في القانون واللائحة يشير إلى ضرورة توفير المنشآت الخاصة لتوفير الرعاية والعلاج قبل الولادة وبعدها كلما كان ذلك ممكناً .

وفي مجال المرأة والمساواة أمام القانون ، أكدت المادة (٢١) من دستور السودان لعام ١٩٩٨م المساواة في الحقوق والواجبات بين الذكور والإناث ولا يجوز التمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس أو الملة الدينية وساوى بينهم في الأهلية للوظيفة العامة والولاية العامة .

كان التمتع بالجنسية في السابق مقصوراً على الرجال إلا أن الدستور الحالي أحدث تقدماً ملحوظاً في هذا الشأن بجعل حق الجنسية حق مطلق للنساء والرجال بالإضافة إلى حق أبنائهم في اكتساب الجنسية السودانية والتمتع بها .

أما فيما يتعلق بحق المرأة في حرية التنقل والإقامة ، فقد كفلت المادة ٢٣ من الدستور لكل مواطن الحق في التنقل والإقامة في البلاد والخروج منها والدخول إليها دون تمييز .. ولا يجوز تقييد حريته إلا بضوابط القانون .. ويجري حالياً العمل على مراجعة لائحة جوازات السفر والهجرة لتعديل ١٩٩٥م التي أوجبت المادة (٢٨) منها منح تأشيرة الخروج بالنسبة للمرأة بعد موافقة الزوج كتابة في حالة سفر المرأة المتزوجة وموافقة ولي الأمر في حالة المرأة غير المتزوجة ، وذلك حتى تتوافق مع الدستور وهي في سبيلها إلى الإلغاء .

وقد أعطى دستور السودان لعام ١٩٩٨م حرية التعبير والاعتناق ونشر الدين والتعليم وأجراء الطقوس الدينية ، حقوقاً كاملة لأي مجموعة دينية أو طائفة (المواد ٢٤ ، ٢٧) دون تمييز بين رجل وامرأة .. ومما أن السودان دولة متعددة الأعراق الثقافات والديانات كما ورد في الفصل الأول من الدستور عن طبيعة الدولة .. ووفقاً للقانون الجنائي لسنة ١٩٩١م فإن قواعد الشريعة الإسلامية لا تطبق على الولايات الجنوبية احتراماً للطقوس الخاصة وخصوصية هذه الولايات ، فالشريعة الإسلامية تطبق على الأحوال الشخصية للمسلمين ويُحكم المسيحيون (أرثوزكس وكاثوليك وبرتستانت) واللا دينيين بقوانينهم المحلية.

نجد أن الدستور لم يغفل حق المرأة في التنظيم السياسي والنقابي وحقها في تولي أعلى المناصب وإن كانت رئاسة الجمهورية أو الولاية أو الوزارة أو عضوية البرلمان (المواد ٣٧،٤٧،٥٦،٦٧) . ومما تجدر الإشارة إليه ، أن المرأة السودانية قد حصلت على حق المشاركة السياسية في الانتخابات كناخبة ومرشحة منذ عام ١٩٦٤م . ويكفل قانون التوالي السياسي لسنة ١٩٩٨م ، لكل المواطنين الحق في تكوين أي تنظيم وفق منهج الشورى والديمقراطية ولا يوجد في هذا القانون ما يمنع المرأة من تكوين أي تنظيم أو حزب . وتمارس المرأة السودانية هذا الحق في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات كعضوة في اللجان والأحياء والمحافظات والولايات والوزارات .. وتقلدت منصب الوزير في معظم الحكومات السودانية كما عملت كنائبة في البرلمان . وقد أعطى الدستور حقاً إضافياً متميزاً تشجيعاً للمرأة على ممارسة العمل السياسي بحيث نص على أن تكون ٢٥٪ من كامل عضوية المجلس بالانتخاب الخاص أو غير المباشر تمثيلاً للنساء والفئات العلمية والمهنية و١٠٪ على مستوى اللجان الشعبية .. وهي بالتالي منفوقة على الرجال في هذا الجانب . الجدير بالذكر أن بالسودان ثلاث قاضيات محكمة عليا الأمر الذي يعتبر شيئاً فريداً من نوعه في الدول النامية .

اعتبرت القوانين السودانية العمل شرفاً وواجباً وقد أقر قانون العمل لعام ١٩٩٦م حماية كاملة للعامل باعتباره الطرف الضعيف فيما واجهت المستخدم محدداً حقوقه وواجباته .. كما أقرت لائحة الخدمة العامة لعام ١٩٧٣م مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي دون تفرقة بين الرجل والمرأة .. وأعطت اللائحة خصوصية للمرأة بحكم طبيعتها ودورها في استمرار النسل وتنشئة الأجيال فمنحتها إجازة وضوع بأجر كامل (٨ أسابيع) وإجازة أمومة لمدة عامين بدون أجر ، وإجازة عدة مقدارها (٤ أشهر وعشرة أيام) عند وفاة زوجها .. وحفاظاً على وحدة الأسرة أعطت المرأة إجازة مرافقة زوج وفقاً للمادة

(١٢٨) . كما نصت القوانين على عدم فصل المرأة أثناء فترة الحمل أو الوضوع . وأكد القانون عدم جواز تشغيل النساء في الأعمال الخطرة التي تتم في باطن الأرض أو في الماء أو في الأجواء شديدة الحرارة أو البرودة أو تعريضهن لمواد سامة (المادة ١٩) .. كما حدد القانون أيضاً مواعيد تشغيل النساء في المادة (٢٠) .

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة :

على أثر التطورات الدستورية والتشريعية في السودان وبالرغم من أن السودان لم ينضم لهذه الاتفاقية إلا أن المرأة كُفلت لها حقوقاً لم يكن منصوصاً عليها قبل دستور ١٩٩٨م وخاصة فيما يتعلق بتولي الوظائف القيادية وحقها في الجنسية .

ويعكف المختصون والخبراء حالياً من ناحية على دراسة هذه الاتفاقية ومن ناحية أخرى يجري الإعداد لقيام ورشة عمل لمراجعة كل القوانين المتعلقة بالمرأة لتقييم وضعها وتوضيح الثغرات التي تميز ضدها ورفع توصيات للجهات المختصة.

المرأة ووسائط الإعلام

الإعلام أداة من الأدوات الناجحة لصياغة الوعي وفقاً لما يتطلبه الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والنفسي ويقدم المعرفة التي تشكل القوة الحقيقية في عالمنا المعاصر إذ أصبح بوسائله المتعددة أداة ذات سيطرة لا حدود لها فهو متعدد الوجوه والوظائف باعتباره صناعة وعلماً وفناً .

مما أكسبه أهمية وأولوية كوسيلة تبلور الرأي العام وتشكل المفاهيم والاتجاهات وأداة لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي وتثبيت التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتضييق الفوارق بين الريف والحضر .

الأهداف الرئيســـية :

- مكافحة القوالب والصور النمطية السالبة للمرأة .
- تشجيع تقديم صور متوازنة تعكس أدوار المرأة المتعددة .
- زيادة مشاركة المرأة وتحسين فرصها للتعبير عن آرائها وصنع القرار في وسائط الإعلام.

الإنجـــازات :

مشاركة المرأة في العمل الإعلامي :

هناك تقدم محرز وإنجازات للمرأة في المجال الإعلامي حيث اقتحمت المرأة منذ زمن بعيد هذا المجال ويعتبر السودان من الدول النامية المتقدمة في ذلك إذ أن المرأة حظيت بالاهتمام العام وأتيحت لها فرص التعليم والعمل .

ففي وزارة الثقافة والإعلام والمؤسسات والهيئات التابعة لها نجد أن عدد النساء أكثر من الرجال وأن هنالك عدد من النساء يشغلن مناصب مديرات إدارات عامة ورؤساء أقسام .

الهيئة القومية للثقافة والفنون :

تنقسم هذه الهيئة إلى إدارات عدة وأمانات مختلفة ففي أمانة الفنون توجد اثنتان وعشرون موظفة وأربع عشرة امرأة يشغلن منصب مدير إدارة . وباقي الأمانات والإدارات تحتل المرأة نسبة مقدرة من عدد العاملين فيها .

الهيئة القومية للإذاعة :

لعبت المرأة دوراً بارزاً في مجال العمل الإذاعي كمذيعة ومقدمة ومعدة برامج ومخرجة وفي المجال الفني في الاستديوهات .

ولقد عملت أول مذيعة بالإذاعة في ١٩٤٧م وتقلدت النساء منصب مدير إدارات وكبير المذيعات ورئيسات أقسام ومديرات الإذاعات الإقليمية (عطبرة ، ولاية الخرطوم) . ويبلغ العنصر النسائي الآن ٧٠٪ من العاملين بالإذاعة .

الهيئة القومية للتلفزيون :

شاركت المرأة في التلفزيون منذ ظهوره في ١٩٦٣م حيث استعان هذا الجهاز بالكادر البشري العامل بالإذاعة ، ولقد احتلت المرأة مكاناً بارزاً في هذا المجال. ويبلغ العدد الكلي للعاملات بالتلفزيون حالياً

مائتان وسبعة امرأة (٢٠٧) . أن الفرص متاحة للمرأة في التعليم والتدريب والتوظيف حيث أن نسبة كبيرة من النساء يدرسن في كليات الإعلام ويتخصصن في مجالات الإعلام المختلفة مما يؤكد المساواة بين الجنسين . ويجد أن المرأة تحتل منصب مدير إدارة هندسية وكبير مهندسين وكبير فنيين .

الصحافة :

بدأت المرأة العمل في مجال الصحافة منذ الأربعينات حيث لعبت الصحافة دوراً كبيراً في انتشار الوعي بين النساء والالتفاف حول قضيتهن حتى كسبن الكثير من مطالبهن الاجتماعية والسياسية الاقتصادية ، والآن يعمل ما يقارب من ثلاثمائة صحفية مسجلة في قيد الصحفيين في الصحف والمجلات المختلفة بكفاءة ومقدرة في مجال التحقيقات والأخبار .

وهناك رئيسة تحرير لصحيفة سياسية وأخرى اجتماعية ومستشار تحرير لصحيفة سياسية يومية .

وكالة السودان للأنباء (سونا) :

وكالة السودان للأنباء هي الوكالة الوطنية الوحيدة ومن أقوى الأجهزة الإعلامية المستقرة ويتم تعيين العاملين وفق قوانين وأسس التحديم في الدولة وتدار بنظام إداري محكم وقطاع تحريري متقدم مما يتيح تدريباً داخلياً وخارجياً ولقد أتيحت للنساء فرص كثيرة ووصلت لمواقع قيادية متقدمة ، ويبلغ عدد النساء في الوكالة سبعون امرأة ، ٤٩ صحفية و١٧ فنية و٤ مهندسات وتتولى امرأة منصب المدير العام للوكالة وأخرى مدير إدارة التحرير الإنجليزي ومدير إدارة التحرير الداخلي ، ونائب مدير إدارة الأخبار العالمية ، ونائب مدير إدارة التدريب ، كما تتولى إدارة مكتب سونا بمدينة بورتسودان امرأة .

في مجال التقنية الحديثة :

اكتسبت تقنية المعلومات والاتصالات أهمية كبيرة في الفترة الأخيرة نظراً للتطور السريع الذي يشهده مجتمع المعلومات العالمية ، فالمرأة طرقت مجال هندسة الاتصالات بشجاعة نسبة لأن طبيعة المهنة تلائم كيانها كامرأة مما دفعها لاستخدام الحاسوب وتجهيز البرامج واستخدام البريد الالكتروني وشبكات الانترنيت .

دور الإعلام في مكافحة الصور النمطية والسالبة للمرأة :

الهيئة القومية للإذاعة :

- لقد ظلت الإذاعة تحتل مكان الصدارة بين أجهزة الاتصال الجماهيري طوال الفترة الماضية فهي مدرسة المجتمع الكبرى فقد أضحى الراديو هو الوسيلة الرابطة والأهم بين أدوات الدولة الحديثة والفئات الأقل تعليماً والأميين هم غالبية أهل السودان ومن هنا تأتي أهمية الإذاعة كمصدر قاعدي للمعلومات والمعرفة والثقافة . والجدير بالذكر أن الإذاعة السودانية في برنامجها العام وبرامجها الموجهة تستخدم تسعاً من اللغات واللهجات وهي :

- اللغة العربية - عربي جوبا - اللغة الفرنسية - اللغة الإنجليزية - السواحلية - الهوسا - الأمهرية - الصومالية - التقرنجيا .

ونؤكد على أن السودان الذي يستمد تعاليمه من التعاليم السماوية والمبادئ السامية ينأى عن تصوير المرأة على أنها مخلوق أدنى منزلة أو استغلالها كمادة وسلعة في سوق الإعلانات ، إضافة إلى أن أجهزة الإعلام السودانية تتعامل مع المرأة كعنصر اساسي وركيزة هامة في المجتمع وتنأى الأجهزة عن عرض أو نشر أي مواد إباحية .

الهيئة القومية للتلفزيون :

تأتي برامجه معبرة تعبيراً صادقاً عن التنوع الثقافي والاجتماعي والبيئي الذي يتميز به السودان عن غيره من الأمم .

كما لعب الإعلام السوداني خلال الأعوام الخمس الماضية دوراً مرموقاً وفاعلاً في التعبير عن التغير الذي شهدته خريطة القوى السياسية السودانية ويمكن القول بأن الإعلام السوداني والصحافة على وجه الخصوص من خلال النهج الجديد قد ساهمت في نقل صورة مغايرة لتلك الصورة التي ينقلها الإعلام الإقليمي والدولي عن السودان ففي الوقت الذي تحدث فيه العديد من وسائط الإعلام الدولية عن الجوانب المأساوية للحرب في الجنوب وانتهاكات حقوق الإنسان واضطهاد المرأة ظل الإعلام السوداني يتبنى طرح قضية السلام من الداخل وظل الإعلام يتصدى لتلك الحملة عن طريق إبراز المبادئ التي يدعو لها في المجتمع ويرسخها عن المرأة والعدالة وتكريم الدين لها .

الصحافة :

أما في مجال الصحافة فإن المرأة السودانية احتلت فيها مساحة مقدرة ، فالمجلس القومي للصحافة والمطبوعات أصدر ٥٧ تصريحاً لصحف مختلفة التخصص سياسية ، اجتماعية ، ثقافية ، رياضية ودينية وهذا بمثابة مؤشر إيجابي في اتساع نطاق مناخ الحرية وتحتل موضوعات المرأة في تلك الصحف حيزاً مقدراً من خلال عدد من الأعمدة في الصحف اليومية لمعالجة موضوعات تهم المرأة .

وتصدر مجلة (أسرتي) وصحيفة (نون) عن الاتحاد العام للمرأة السودانية كصحافة نسوية متخصصة تحرض المرأة على التعبير وتحفزها على المشاركة الواعية في المجالين السياسي والاجتماعي . وعلى الرغم من ذلك إلا أن المرأة تحتاج إلى مزيد من الصحف النسوية المتخصصة الناطقة باسم المرأة ، لأن هذا النوع يقوم ليس بتحقيق الربح المادي وإنما يقاس بدرجة التسويق الاجتماعي للأفكار والقضايا ذات المساس المباشر لتطور قطاع المرأة باعتباره مظهراً من مظاهر التطور الاجتماعي . لكن الأهم هو مشاركة المرأة في مختلف جوانب المسئولية والتحرير الصحفي بما فيها القضايا السياسية والاقتصادية وإدارة المؤسسات الصحفية .

أن أهمية ما يثار ضد المرأة وبث في الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة يقتضي ضرورة الاستغلال الأمثل لوسائط الإعلام الدولية من فضائيات وغيرها لبث ونشر المعلومات ذات الصلة بقضايا المرأة ، بعتبر ذا قيمة واضحة في عكس صورة المرأة السودانية وأدوارها المتعددة ومشاركتها الواسعة في الميادين كافة .

المرأة والبيئة

البيئة هي الحيز الذي يتسع للكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان ، والتي تهيئ لها متطلبات البقاء والاستدامة ، أي الموارد التي تفي بحاجاتها الظروف الصحية التي تلزم لبقائها. المرأة كأحد هذه الكائنات تتفاعل مع البيئة ، ففي السودان تتعبر ذات علاقة وثيقة بها، خاصة في المناطق الريفية ، من خلال أعبائها وواجباتها اليومية المتمثلة في توفير الماء والطعام وحطب الوقود اعتماداً على الموارد الطبيعية ، فهي تؤثر وتتأثر بالبيئة سلباً وإيجاباً من خلال الآتي :

- تدهور الغطاء النباتي الناتج من التغير في الخصائص المناخية والقطع غير المرشد والرعي الجائر والتوسع في الزراعة الآلية .
- تدهور مصادر المياه الناتج من استعمال الكيمائيات الزراعية وانتشار الأمراض المعدية المرتبطة بسوء إدارة المياه والذي يقع عبئها على الريف حيث تغطي مصادر المياه المباشرة ٨٠٪ من احتياجات سكانه.
- تدهور صحة البيئة الناتج من عدم وجود نظام صحي للتخلص من الفضلات التي تعتبر من أهم مهددات صحة البيئة .
- الكوارث الطبيعية المتمثلة في الجفاف التصحر ، السيول والفيضانات ، الآفات الزراعية والكوارث الصحية .

كما تؤثر وتتأثر المرأة سلباً بالبيئة ، أيضاً تؤثر وتتأثر إيجاباً نتيجة لتعاظم دورها من خلال الاهتمام والجهود المبذولة من قبل المؤسسات الحكومية والمنظمات الطوعية من أجل تمكينها في القطاعات التنموية بالاستفادة من معرفتها التقليدية بالبيئة وإشراكها لضمان نجاح آلية التنفيذ ، وقد عكست الدولة ذلك الاهتمام في الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠١م) التي تضمنت استراتيجية خاصة بالمرأة بهدف تعزيز مكانتها وتمكينها من أجل تحقيق النهضة الشاملة وإدماجها ومشاركتها في العمل والإنتاج لتكون عاملاً فاعلاً في التغيير الاجتماعي الاقتصادي .

أيضاً تم التأكيد على دورها في برنامج البيئة من خلال الأهداف الرئيسية المتمثلة في رفع الوعي البيئي لدى المرأة وتفعيل دورها في الحفاظ على البيئة وإشراكها في وضع السياسات واتخاذ القرارات على كافة المستويات وتمكينها بإسهامها في المشاريع التنموية المتكاملة والتي أسفرت عن كثير من الإيجابيات على الأسرة والمجتمع والمتمثلة في الآتي :

- خلق مناخ صحي من خلال اهتمامها بالنظافة العامة والعناية بالتخلص من الفضلات والحرص على توفير المياه الصالحة للشرب بمساهمتها في إعادة إصلاح ما دمر من الآبار وتشييد المضخات وحفر الحفائر .
- إعادة الغطاء النباتي بزراعة الغابات الشعبية والحدائق المنزلية الذي قلل من آثار الزحف الصحراوي .
- استخدام بدائل الطاقة مثل المواقد المحسنة والاستفادة من المخلفات الزراعية في الوقود .

حيث استندت تلك المشاريع في استراتيجية تنفيذها على المشاركة الشعبية من خلال تكوين لجان محلية مثلت المرأة فيها بمقاعد أساسية مما أتاح لها الفرصة لاكتساب خبرات لإدارة الأنشطة المختلفة في العمليات الإنتاجية ، ومثال لتلك المشاريع الآتي :

١/ مشروع التنمية المتكاملة لمكافحة التصحر :

ينفذ المشروع بمحافظة الأضية بولاية غرب كردفان ضمن الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر بهدف توعية وإرشاد سكان المنطقة من الرعاة والمزارعين عن أسباب تدهور الموارد الطبيعية وإشراكهم بالتركيز على المرأة في التخطيط وتنفيذ الأنشطة لإعادة تعمير المواقع المتأثرة ودعم المرأة ورفع قدراتها للمشاركة في تحقيق التنمية والتوازن البيئي لأنها تعتبر المسئولة عن توفير دخل الأسرة من خلال الزراعة وتربية الحيوان وجلب الماء لذلك تأثرت كثيراً من تدهور الموارد حيث انعكس على إنتاجها ومتطلبات الحياة اليومية .

الإنجازات التي حققها المشروع فيما يتعلق بالمرأة تتمثل في تمكينها من خلال تمثيلها في الهيكل المؤسسي للمجتمعات المحلية في مجالس القرى في منطقة المشروع وخلق لجان مصغرة خاصة بها لكل قرية ووضع أولوية لها في أموال الصناديق الدوارة المستخدمة في إعادة التأهيل والاستثمارات الصغيرة المدرة للدخل ، إضافة لحملات التوعية والتنوير فيما يختص بالحفاظ على حقوقها ومشاركتها في تنمية الموارد الطبيعية والمهارات والقدرات المؤسسية ومستوى المشاركة في إدارة الموارد ، أيضاً تمت الاستفادة من هذا المشروع من خلال دمج المؤسسات التقليدية مع هيكل المشروع وتفعيل دور المجتمع المحلي وخاصة القطاعات النسوية .

٢/ مشروع جردوخ لإعادة تأهيل المراعي وامتصاص الكربون والتنوع الحيوي :

ينفذ هذا المشروع بمحافظة بارا بولاية شمال كردفان بتمويل من الأمم المتحدة بهدف مساعدة المجتمعات الريفية لتأسيس نظم لإدارة الموارد وتحقيق التوازن البيئي وتنمية الموارد الطبيعية وإعادة تعمير المراعي وزيادة التنوع البيولوجي إضافة لدعم المرأة ومحاربة الفقر عن طريق استحداث الأنشطة المدرة للدخل وتحقيق الأمن الغذائي ودرء آثار الجفاف والتصحر ، حيث تقوم المرأة بتحمل معظم أعباء الإنفاق لذلك يعتبر تأثرها مباشراً بالتدهور البيئي نتيجة للجفاف والتصحر مما كان له الأثر على إنتاجها ومواردها .

أتاح هذا المشروع للمرأة المشاركة في كل الأنشطة وتمثيلها في الهيكل المؤسسي للمجتمعات المحلية لإدارة الموارد وخلق لجان مصغرة خاصة بها على مستوى مجالس القرى كما وضع أولوية لها في مال الصندوق الدوار وساهم في إمكانية استخدامها لبدائل الطاقة من خلال توفير المواقد المحسنة وتخصيص مراكز لتدريبها وتنمية قدراتها وإتاحة الفرصة لها للاحتكاك وتبادل الزيارات مع المشاريع المشابهة ، مما أكسبها مهارات وقدرات مؤسسية ساعدها كثيراً في المشاركة الفاعلة في إدارة الموارد الطبيعية .

٣/ مشروع تنمية المناطق القاحلة بالسودان :

ينفذ هذا المشروع بمنطقة البطانة بشرق السودان بتمويل من منظمة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية لشرق أفريقيا ضمن البرامج المشتركة بين دول الإيقاد بهدف انتهاج طرق بحثية لتنمية الموارد بالتركيز على دور المرأة في التنمية وإدارة المياه ومكافحة أمراض الحيوان واستخدام بدائل الطاقة لتخفيف العبء على الموارد وإعطاء فرصة للمرأة للاستفادة من وقتها في الأعمال المدرة للدخل وقد تم ذلك من خلال تمكينها وتوعيتها بأسباب تدهور الموارد الطبيعية وطرق معالجتها عن طريق استعمال بدائل الطاقة مما كان له الأثر الواضح في تنمية الموارد الطبيعية واستفادة المرأة من وقتها في الأعمال المدرة للدخل .

٤/ مشروع إنتاج الملح بالطاقة الشمسية لتنمية المرأة الريفية :

ينفذ المشروع في قرية القاعة بشمال كردفان لاستخراج الملح الذي يستخدم في تغذية الحيوان بهدف إدخال تقنيات حديثة في مجال استخراجه باستخدام الطاقة البديلة وتقليل الآثار البيئية السالبة الناجمة عن الطرق التقليدية ورفع الوعي الصحي والبيئي وتحسين مستوى المعيشة للأسر من خلال القوى العاملة في المشروع والتي تمثل النساء والأطفال معظمها .

حقق المشروع كثير من الإنجازات تمثلت في ارتفاع دخل الأسرة وتوسع القاعدة المستفيدة وارتفاع الوعي الصحي حيث تحسنت بيئة القرية وانخفضت نسبة أمراض الجهاز التنفسي المرتبطة بتصاعد الأبخرة والغازات من جراء الطرق التقليدية كما تم إنشاء مركز اجتماعي تمت إنارته بالطاقة الشمسية لمساعدة النساء في ممارسة الأنشطة الأخرى المدرة للدخل ، وتعتبر أهم نجاحات هذا المشروع رفع المستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي لسكان القرية وتوفير مساحات كبيرة من الغطاء الشجري والتي كانت تقطع للاستعمال قبل المشروع.

الطـفلة

عُني الإسلام منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة بالطفولة وجعل من مبادئه الكريمة ورعايته عهداً دائماً لها و لم يكتف بحقوق الطفل منذ وجوده في الحياة ولكن حدد له حقوقه قبل أن يولد.

للطفولة في الإسلام عالمها الجميل المليء بالبهجة فيقسم الله بها ، يقول تعالى : (لا أقسم بهذا البلد وأنت حل بهذا البلد ووالد وما ولد) صدق الله العظيم . ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (الأطفال دعاميص الجنة) ، فرعاية الأطفال واجبة وحبهم قربى إلى الله .

إن اهتمام الإنسان بالطفولة ورعايتها وحمايتها وتنميتها مرده إلى إيمان أهله وقيمهم الإنسانية وأعرافهم وتقاليدهم التي كرمت الإنسان وحرصت على تأكيد حقه في الحياة .

يمثل الأطفال حوالي ١٤ مليون طفل دون الثامنة عشر أي أكثر من ٥٠٪ من تعداد سكان السودان والذي يبلغ ٢٧,٤ مليون وفقاً لتعداد ١٩٩٣م وهذا بلا شك قطاع ضخم من السكان يعكس حقيقة حجم المسئولية تجاهه من خدمات ورعاية .

القوانين السودانية وحقوق الطفلة :

وفاءاً لإنفاذ اتفاقية حقوق الطفل وضعت الدولة الضمانات التي تكفل للطفل التمتع بكل حقوقه وذلك من خلال :

١-قانون تسجيل المواليد والوفيات ١٩٧٢م .

٢-قانون الصحة العامة ١٩٧٥م .

٣-قانون الصحة المدرسية ١٩٧٢م .

٤-قانون رعاية الأحداث ١٩٨٢م .

٥-قانون رعاية الأطفال ١٩٧١م .

٦-قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة ١٩٩١م .

٧-قانون تنظيم التعليم العام لسنة ١٩٩٢م .

٨-قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م .

الدارس لهذه القوانين والتشريعات يتضح له عدم وجود ثمة فوارق أو استثناءات أو أفضليات في القانون والممارسات الإدارية أو العلاقات العملية أو التعليم أو الصحة التي تقوم على أساس الجنس بل أن جميع الأطفال متساوون في الحقوق .

خلال هذه القوانين تم التأمين على كل الحقوق الأساسية والحريات والضمانات التي تحمي الفتاة ضد أي شكل من أشكال التمييز ويتضح ذلك في :

١) حظر التمييز بسبب الجنس أو الدين أو المال أو الوضع الاجتماعي ، المادة (٩) من المرسوم الدستوري السابع لسنة ١٩٩٣م .

٢) حق المواطنين في ضمان تكافؤ الفرص المتساوية بينهم المادة (٣) من المرسوم الرابع عشر (اتفاقية السلام ١٩٩٧م) .

كفلت القوانين والتشريعات للفتاة حق الرأي في الزواج و ذلك بالنص الآتي :

المادة (٤٠) من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م والتي تنص على (الفتاة في سن العاشرة لا يعقد الوالي زواجها إلا بإذن القاضي لمصلحة وحجة ويشترط كفاءة الزوج والمهر) ذلك حرصاً على الفتاة ومنع أي شكل من أشكال الاستغلال مما يثبت عدم وجود اختلاف في القانون السوداني بين الفتيان والفتيات بالنسبة للحد الأدنى للسن القانونية للزواج .

كفلت القوانين والتشريعات حق الفتاة في الميراث حيث نص قانون الأحوال الشخصية للمسلمين ١٩٩١م على أهلية الوراثة للطفل قبل ميلاده على أن يوقف للحمل من تركة مورثه أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى .

التعليم حق للجميع :

إن حق الطفل في التعليم مفهوم إنساني ، اجتماعي ، اقتصادي ، سياسي ، ثقافي ، علمي وتقني ، فالتعليم من أعظم مقاصد التشريع السوداني وهو من مستوى الحاجات الأساسية .

أتيحت فرص التعليم على مبدأ التكافؤ والحق والعدل وشرعت القوانين والمشروعات والبرامج التعليمية على مبدأ العدل المطلق بين الأطفال دون تمييز .

جاء شعار حق التعليم للجميع تحقيقاً لأهداف الخطة القومية لبقاء أطفال السودان وحمايتهم وتنميتهم حسب النسب الآتية :

١- رفع نسبة الاستيعاب بمدارس الأساس إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٠٠م .

٢-رفع نسبة الإكمال إلى ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٠٠م .

٣-القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٠٠م .

٤-توسيع خدمات تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي .

إيماناً بالإعلان العالمي حول التعليم للجميع والتي تمنح الأولوية القصوى لضمان توفير التعليم للفتيات والنساء وتحسين نوعيته وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن على النحو الفعال والقضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في التعليم ، حظي تعليم الإناث في السنوات الأخيرة مزيداً من اهتمام الدولة والمجتمع باعتبار إن تعليم البنات واحد من الاستثمارات الرشيدة في المجتمع حيث أنه يحسن الوضع التعليمي والصحي والغذائي لكل الأسرة مستقبلاً كما أنه يوفر فرصاً طيبة لزيادة الدخل .

إن أهداف التربية بالسودان تشتمل على تخفيض نسبة أمية الفتيات وزيادة استيعابهن وانخفاض نسب التسرب وتخفيض الفوارق بين البنين والبنات من جهة وبين المناطق والتجمعات السكانية من جهة أخرى، وللوصول لهذه الأهداف قامت وكالة التخطيط التربوي بدراسة للتعرف على المشاكل والمعوقات التي تؤدي الى ترك البنات للمدرسة وتقدير الطلب الأسري والاجتماعي على التعليم وقد استهدفت الدراسة الفئات الآتية :

- مديرو ومديرات المدارس .
- آباء وأمهات التلميذات في المدرسة .
- البنات خارج المدرسة من الفئة العمرية (٨-١٨سنة) .
- التلميذات في مرحلة الأساس في الفئة العمرية (٧-١٢سنة) .

وقد تأكد من نتائج الدراسة أن هنالك عدة عوامل دعت البنات لترك المدرسة وعدم الالتحاق بها :

- الأعباء المنزلية الملقاة على عاتق الفتاة .
- الفقر .
- اتجاهات بعض المجتمعات لمعارضة تعليم البنات .
- بعد المدرسة عن مناطق السكن .
- قلة فرص القبول وقلة فرص الإعادة .
- الزواج المبكر .
- كثرة الغياب .
- عدم ارتباط الدروس بالبيئة المحلية واحتياجات المجتمع .

ولعلاج بعض هذه المشاكل سعت وزارة التربية في إقامة حلقات تنويرية للآباء لمخاطبتهم وتبصيرهم بأهمية تعليم البنات وقد بدأ هذا النشاط في عام ١٩٩٧م في ولايات غرب السودان مثل جنوب كردفان ، وأيضاً سعت وزارة التربية إلى تقليص دائرة الخدمات المدرسية التعليمية حتى تكون قريبة من السكن لتقليل التكلفة وتقليص الداخليات لتمكين الفتيات من مواصلة التعليم كما تم تطوير المنهج ليلائم كل البيئات المحلية .

الصحة :

اهتم السودان بصحة الطفل ويذل جهداً في دعم وتنمية كل مداخل الرعاية الطبية والصحية ، وذلك إيماناً بأن للطفل الحق في أعلى مستوى من الصحة العامة ١٩٧٥م وقانون الصحة المدرسية لسنة ١٩٧٤م حيث بدأ في تطبيق الكثير من السياسات والمضامين المرتكزات الخاصة بالرعاية الصحية الأولية وشرع في إنشاء الأجهزة الإدارية وتوفير المدخلات لتدريب الكوادر وإنشاء الوحدات الصحية لتحقيق الصحة للجميع .

كان لتضافر جهد الدولة مع الجهد الشعبي أثره في تطوير وتنمية المرافق الصحية المختلفة وخاصة التي تخدم الأطفال الأمهات وقد تحقق الكثير من مشاريع الصحة الأولية متضمنة في:

١- تخفيض نسبة الإصابة بالأمراض الوبائية .

٢- نجاح مشروع تكامل علاج الأمراض الخمسة القاتلة للأطفال (الملاريا - الإسهالات - التهاب الجهاز التنفسي - سوء التغذية - الحصبة) .

٣- مشروع إضافة اليود إلى ملح الطعام .

٤- مشروع التحصين (انظر الملاحق) .

مشروع استئصال شلل الأطفال : (انظر الملاحق) .

تمت الحملات القومية لاستئصال شلل الأطفال دون عمر الخمس سنوات في ثلاث مراحل.

انحسرت حالات الإصابة بشلل الأطفال من ٢٥٢ حالة في عام ١٩٩٣م إلى ٥١ حالة في عام ١٩٩٦.

مشروع الصحة الإنجابية .

يهدف الى:

- خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة .
- توزيع فيتامين (أ) وتغطية ٨٠٪ من المناطق الموبوءة .

رغم صدور التشريعات التي تحد من الممارسات الضارة بصحة الفتاة إلا إن خفاض البنات من العادات الضارة التي تمارس في كثير من مناطق السودان خاصة الريفية وهي عادة زميمة توارثها السودانيون في الماضي عن جهل وتخلف وفي محاربة لهذه العادة صدر في مطلع الخمسينات تشريع يقضي بمنع الخفاض غير المشروع وتضمن قانون العقوبات لسنة ١٩٧٤م في الفصل ٢٢ المادة (٢٨٤) نص بتجريم الخفاض غير المشروع ، بعد التوقيع المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٢م تم تضمين محاربة خفاض البنات كأحد الأهداف الأساسية للاستراتيجية القومية الشاملة ، شاركت العديد من المنظمات في أنشطة محاربة هذه العادة كما أدرجت لتدرس في المنهج التعليمي لمرحلة الأساس كعادة يجب اجتثاثها من المجتمع .

في عام ١٩٩٢م أجريت دراسة على نطاق القطر كان نتاج الدراسة كالآتي :

١- ٨٠٪ من النساء يوافقن على إجراء عملية الخفاض و ٢٠٪ لا يوافقن .

٢- دواعي الموافقة ٧٢٪ اتباعاً للعادات و١٦٪ لمصلحة البنت و١٢٪ اعتقاد لأسباب دينية .

اتخذت الدولة عدداً من التدابير لمحاربة خفاض البنات تتمثل في :

١- رفع الوعي العام بمضار الخفاض وضرورة المحاربة .

٢- تدريب المدربين للوصول لنتائج فعالة في محاربة الخفاض .

٣- بث رسالة للمجتمع خلال اليوم القومي لمحاربة العادات الضارة خاصة بالخفاض ومضاره .

٤- فتح مكاتب بولايات السودان لمحاربة العادات الضارة .

٥- تنظيم مائدة مستديرة حول الخفاض (بين اللغة والدين والقانون العرف) .

تجدر الإشارة إلى أن السودان من أوائل الدول التي أنشات آلية عليا لرعاية الطفولة عقب توقيعه على اتفاقية حقوق الطفل الدولية تمثلت في المجلس القومي لرعاية الطفولة حيث صدر قانون بإنشائه في عام ١٩٩١م وقد حدد قانون مجلس الطفولة اختصاصات وسلطات المجلس ومجالسه الفرعية بالولايات كالآتي:

١- الوفاء بالتزامات السودان حيال الوثائق التي تم التوقيع عليها .

٢- إثارة الوعي بقضايا الطفولة .

٣- المساهمة في تأمين حياة الأسر وتوفير حاجياتها الأساسية .

٤- توفير الرعاية الصحية الأولية الكاملة للطفل .

٥- تأسيس خدمة اجتماعية متكاملة .

٦- تأسيس نظام لتربية الفئات الخاصة من الأطفال .

٧- تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والجمعيات الطوعية التي تعنى بقطاع الطفولة .

٨- اقتراح التشريعات واستكمال أوجه حماية الطفولة وتنميتها .

بادر السودان بوضع خطة عمل قومية لبقاء أطفال السودان وحمايتهم وتنميتهم (١٩٩٢-٢٠٠٠م) وقد أحرز السودان تقدماً ملحوظاً في مجالات رعاية الطفولة المختلفة .

المعوقات

أولاً : المستوى الدولي :

١/ ضعف التمويل الدولي ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية أثر سلباً على الآتي :

أ/ قلة مشروعات تمكين وتنمية المرأة .

ب/قلة التدريب في مجالات اتخاذ القرار ورفع القدرات .

ج/قلة تبادل الزيارات والوقوف على تجارب الدول الرائدة في مجال تنمية المرأة .

د/ قلة مراكز البحث العلمي والتوثيق وتبادل المعلومات .

ه/ ضعف مشاركة المرأة في المراحل الاولى لإعداد الاتفاقيات.

و/ بعد الاتفاقيات الدولية عن القيم والأعراف يجعل كثير من الدول تتحفظ عليها أو ترفضها جملة وتفصيلاً .

ز/ عدم توافق مجالات الاهتمام المنظمات الدولية مع أولويات الدول النامية .

ثانياً : المستوى الإقليمي :

١/انعدام التنسيق في كافة المجالات التي تعين في النهوض بالمرأة وتمكينها وتنميتها .

٢/ندرة اللقاءات وورش العمل والندوات التي تعين في تبادل الآراء حول القضايا التي تهم المرأة على المستوى العربي والإفريقي والتي تعين في اتخاذ القرار المتكامل ومناقشة القضايا الملحة والمشكلات التي تعوق مسيرة المرأة .

٣/انعدام الترويج للمشروعات الرائدة وتعميمها على مستوى الإقليمي بصفتها مشروعات نموذجية ورائدة .

٤/ضعف وسائل الاتصال فيما بين الدول بعضها مع البعض داخل الإقليم .

ثالثاً : على المستوى الوطني :

١- عدم توفر البنيات الأساسية الكافية لتنفيذ البرامج الخاصة بتحسين أوضاع المرأة وخاصة في المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالحرب في الولايات الجنوبية .

٢- اتساع الرقعة الجغرافية (مليون ميل مربع) صعب من مهمة انتشار الخدمات الأساسية كالحصة والتعليم بالنسبة للمرأة .

٣- محدودية انتشار نشاط المنظمات الطوعية الوطنية ألقى بجهد كبير على الجهود الرسمية في تغطية الخدمات .

٤- وجود بعض العادات الضارة في مناطق قليلة من ولايات السودان أثر سلباً على تعليم البنات .

الخاتمـــــة

على الرغم من أن المرأة السودانية كان لها دور بارز فى الحركة الوطنية وأيضا فى الحياة العامة وصاحبة قرار وشريك للرجل فى كل مناحي الحياة وعضو مؤثر فى التغيير الاجتماعى وفى إنفاذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الا انها الآن بموجب نصوص الدستورية أصبحت أكثر فعالية فى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت عضو برلمان وعضو الادارة الشعبية وإعتلت أكبر المناصب الدستورية والتنفيذية وأصبحت شريك فاعل فى كل برامج التنمية البشرية المستدامة وسفير ومفاوض ناجح فى كل المنابر الخارجية لذلك أتوقع أن تكون عضو مؤثر ليس فقط على المستوى الوطنى ولكن على المستوى الاقليمى والدولى وراعية للسلام والتنمية ...

الملاحـــق

استناداً إلى تعداد ١٩٩٣م وإسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام ١٩٩٦-١٩٩٩م أصبحت التركيبة الديوغرافية والاجتماعية للسودان كالآتي :

البيانات	١٩٩٣م	١٩٩٩م
السكان	٢١,٢٦٦,٦٤١	٣٠,٣٢٦,٠٠٠
السكان (الإناث)	١٠,٥٩٥,٠٢٥	١٥,١٥٠,٠٠٠
السكان (الذكور)	١٠,٦٧١,٦١٦	١٥,٢٧٦,٠٠٠
نسبة سكان الحضر	٢٩,٣	٣٣,١
نسبة سكان الريف	٧٠,٧	٦٦,٩
معدل النمو السنوي	٢,٩	٢,٦٣
معدل الخصوبة الكلي	٦,٥	٥,٧
المعدل الخام للمواليد	٣٨,١	٣٧,٨
المعدل الخام للوفيات	١٠,٧	١١,٥
مؤشرات توقع الحياة عند الولادة (إناث)	٥٥,٥	٥٥,٥
مؤشرات توقع الحياة عند الولادة (ذكور)	٥٢,٥	٥٢,٥
معدل النشاط الاقتصادي الخام (الجنسين) الولايات الشمالية	٣٢,١	٣٤,١ (١٩٩٦م)
معدل النشاط الاقتصادي الخام (إناث) الولايات الشمالية	١٧,٣	٢١,٤ (١٩٩٦م)
نسبة الأمية (ذكور)	-	٤٤,٠
نسبة الأمية (إناث)	-	٥٩,٢

المصادر :

- ورقة بيانات السكان - الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان - الخرطوم ١٩٩٩م .
- الكتاب الإحصائي السنوي - الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان - الخرطوم ١٩٩٨م .

مجموعات البيانات / المؤشرات الموحدة
لقياس التقدم المحرز في الأنشطة الإنمائية

بيانات/ مؤشرات	١٩٩٣م	١٩٩٩م
معدل الخصوبة الكاملة	٦,٥	٥,٧
المعدل الخام للمواليد	٤٢	٣٧,٨
المعدل الخام للوفيات	١٤	١١,٥
معدل نمو السكان	٢,٩	٢,٦٣
مؤشر توقع الحياة عند الولادة (ذكور)	٥٢,٥	٥٢,٥
مؤشر توقع الحياة عند الولادة (إناث)	٥٥,٥	٥٥,٥
معدل وفيات الأطفال الرضع (ذكور) الولايات الشمالية	١١٦	١١٦
معدل وفيات الأطفال الرضع (إناث) الولايات الشمالية	١٠٠	٩٨
نسبة سكان الحضر	٢٩,٣	٣٣,١
نسبة سكان الريف	٧٠,٧	٦٦,٩
نسبة الأطفال أقل من "٥" سنوات	١٤,٩	١٦,٣
نسبة الأميين (ذكور) (الولايات الشمالية)	٣٣,٤	٣٣,٤
نسبة الأميين (إناث)	٥٧,٦	٥٧,٦
المعدل الخام لمشاركة القوى العاملة (الجنسين) (الولايات الشمالية)	–	٣٢,١
المعدل الخام لمشاركة القوى العاملة (إناث)	–	١٧,٨

التغطية بالتحصين دون عمر السنة

الأعوام	٪	الأعوام	٪
١٩٨٩	٤٠	١٩٩٤	٧٠,٧
١٩٩٠	٦٢,٣	١٩٩٥	٧٣,٦
١٩٩١	٦٢,٤	١٩٩٦	٨٠
١٩٩٢	٥٢,٦	١٩٩٧	٨٥
١٩٩٣	٥١	١٩٩٨	٩٣

البيان	١٩٩٩م
سكان السودان	٣٠٣٢٦
معدل النمو السنوي السكاني	٢,٦٣٪
سكان الحضر	٣٣,١٪
السكان عمر "٥" سنة	١٦,٢٦٪
السكان في الفئة العمرية (٦ – ٢٤) سنة	٤٥,٣٪
النساء (١٥ – ٤٩) سنة	٧٢٦٩
نسبة السكان أقل من "١٥" سنة	٤٣,٧٪

البيانات	إناث	ذكور
نسبة التعليم "١٠" سنة فما فوق (١٩٩٣)	٤٠,٨٪	٦٦٪
معدل المشاركة في القوى العاملة (١٩٩٣)	–	–
معدل الخصوبة الكلي	٥,٧٪	
متوسط العمر عند الميلاد	٥٥,٥٪	٥٢,٥٪

المؤشرات الديموغرافية	١٩٩٨م
سكان السودان	٢٩,٥ مليون
معدل النمو السكاني	٢,٩٪
الكثافة السكانية	٩,٨ نسمة /كلم^2
توقعات الحياة للجنسين	٥٦ سنة
معدل الإعالة	٩٣

المؤشرات الصحية :

وفيات الأطفال الرضع في الألف	٥٥
تحصين الأطفال	٧٥,٢٪
معدل المستشفى لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة	٥,٩
معدل السرير لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة	٨٥
معدل تغطية مياه الشرب النقية	٥٩٪
معدل تغطية الخدمات الصحية	٧٠٪

مؤشرات التعليم :

نسبة المعلم للطالب (مرحلة الأساس)	١ : ٣٧ طالب
نسبة المعلم للطالب (ثانوي)	١ : ٥٥ طالب
عدد الجامعات والكليات الحكومية	٢٦
عدد الجامعات والكليات الأهلية	٢١

البيانات	١٩٩٣م	١٩٩٩م
عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	٨,٦	٩
عدد الممرضين لكل ١٠٠٠٠٠	٦٤	٥٨,١
عدد الأخصائيين لكل ١٠٠٠٠٠	٢,١	٢,١
عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠٠	٨٥	٧٩
عدد أطباء الأسنان لكل ١٠٠٠٠٠	-	٠,٧
نسبة المتزوجين ذكور	٤٦,٤	-
نسبة المتزوجين إناث	٤٩,٧	-
معدل القيد بالمرحلة الإبتدائية (ذكور)	٦٢,٩	-
معدل القيد بالمرحلة الإبتدائية (إناث)	٥٣,٥	-
معدل القيد بالمرحلة الثانوية (ذكور)	٤٨,٧	-
معدل القيد بالمرحلة الثانوية (إناث)	٣٧,١	-
نسبة كبار السن (٦٠ فأكثر)	٥	٣,٨

- المصدر (١٩٩٣م) : تعداد السكان ١٩٩٦ تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء .

المصدر (١٩٩٩م) : تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء + صندوق الأمم المتحدة للسكان .

نسب الاستيعاب الظاهري بالجنس في مرحلة الأساس ١٩٩٥-١٩٩٩م

	عمر السكان ٦ - ١٣ سنة		
	بنين	بنات	المجموع
السكان	٢٧٧٩١٨٣	٢٦١٠١٦٣	٥٣٨٩٣٤٦
الاستيعاب	١٦١٩٦٠٤	١٣٣١٦٧٨	٢٩٥١٢٨٢
النسبة	٪٥٨,٣	٪٥١	٪٤,٨

وزارة التربية والتعليم - إدارة التخطيط التربوي ١٩٩٦م

	عمر السكان ١٤ – ١٦ سنة		المجموع
	بنين	بنات	
السكان	٨٦٦٠٦٥	٨٠٩٣١٤	١٦٧٥٣٧٩
الاستيعاب	٢٤٧٤٥٩	٢٢١٢٣١	٤٦٨٦٩٠
النسبة	٪٢٨,٥٧	٪٢٧,٣٤	٪٢٧,٩٨

وزارة التربية والتعليم – إدارة التخطيط التربوي ١٩٩٦م

التغطية بالتحصين دون عمر السنة

السنة	النسبة
١٩٨٩م	٪٤٠
١٩٩٠م	٪٦٢,٣
١٩٩١م	٪٦١,٤
١٩٩٢م	٪٥٢,٦
١٩٩٣م	٪٥١
١٩٩٤م	٪٧٠,٧
١٩٩٥م	٪٧٣,٦
١٩٩٦م	٪٨٠

المصدر إدارة التحصين

الحملة القومية الأولى ١٩٩٤م	نسبة التغطية
الجولة الأولى	٪٨٨
الجولة الثانية	٪٦٥
الحملة القومية الثانية ١٩٩٦م	
الجولة الأولى	٪٨١,٦
الجولة الثانية	٪٨٤,٢
الحملة القومية الثالثة ١٩٩٧م	
الجولة الأولى	٪٨٧
الجولة الثانية	٪٩٠

المرأة في السلطة التشريعية والأجهزة التنفيذية :

منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٦م وصدور دستور السودان المؤقت مروراً بكل الدساتير المؤقتة والمعدلة للأعوام ١٩٧٣-١٩٨٥-١٩٩٤م حتى صدور دستور السودان لعام ١٩٩٨م فقد منحت المرأة حقوقاً راسخة باعتبارها مواطن يتمتع بكامل الحقوق - وقد نصت المادة (٢١) من دستور السودان للعام ١٩٩٨م على الآتي :

(جميع الناس متساوون أمام القضاء ، والسودانيون متساوون في الحقوق والواجبات في وظائف الحياة العامة ، ولا يجوز التمييز فقط بسبب العنصر أو الجنس أو الملة الدينية ، وهم متساوون في الأهلية للوظيفة والولاية العامة ولا يتمايزون بالمال) .

هذا النص يعني المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بما فيها الحقوق السياسية حيث لها أن تمارس حقها السياسي فتنتخب وتنتخب على جميع المستويات وحتى أعلى المستويات وكذلك في كافة المجالات والتخصصات ، كما أن هذا النص ساوى بين المواطنين في الأهلية للوظيفة العامة الولاية العامة .

وقد استفادت المرأة من هذا الحق ومارست حقها في المشاركة السياسية ونالت حق الانتخاب والترشيح منذ عام ١٩٦٥م حيث أنتخبت أول امرأة في الجمعية التأسيسية ثم أنتخبت امرأتان في برلمان ١٩٦٨م ثم شاركت في كل البرلمانات التي تعاقبت بعد ذلك .

وحتى تزداد مشاركة المرأة في العمل السياسي وحتى تصل لمواقع صنع القرار فقد منحت بموجب الدستور نسبة ٢٥٪ من عضوية المجلس الوطني بالانتخاب الخاص وغير المباشر تمثيلاً للنساء على كافة المستويات و ١٠٪ على مستوى اللجان الشعبية كحد أدنى .

كما أن هذه النصوص الدستورية أتاحت للمرأة المشاركة في النشاط العملي في كافة القطاعات . رغم أن المشاركة في الحياة السياسية بدأت عقب الاستقلال فإننا نركز في هذا التقرير على الفترة منذ ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٩م حيث تقلدت المرأة مناصب دستورية على النحو التالي :

١ والي ولاية .
٢ وزير اتحادي .
٤ وزير دولة .
١٣ وزير ولائي .

ونسبة مشاركة المرأة في مجالس الولايات تبلغ ٥٪ بالنسبة لكافة الولايات ، ١١٪ في ولاية الخرطوم و٨٪ للولايات الجنوبية .

وفي البرلمان الحالي (المجلس الوطني) نسبة عضوية النساء بلغت ٦,٥٪ .

وقد انعكست الأحكام الخاصة بالمساواة في مجال العمل في عدة قوانين ولوائح أهمها :

١/ قانون الخدمة العامة ١٩٩٤م - لائحة الخدمة العامة ١٩٩٥م - قانون العمل ١٩٩٧م :